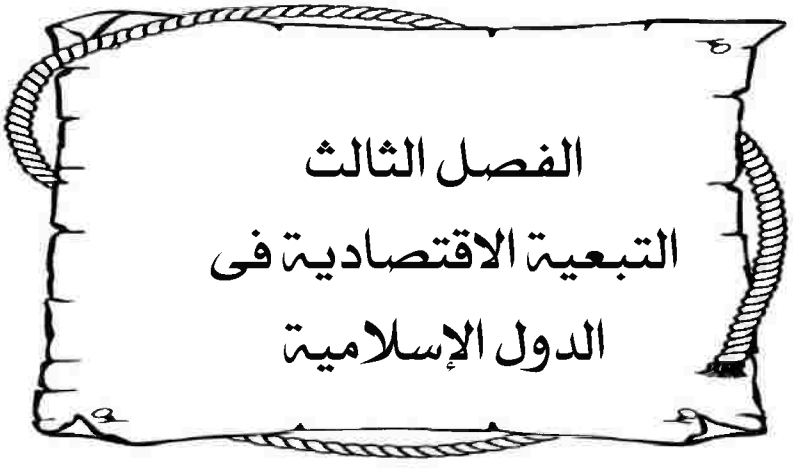
الفصل الثالث
التبعية الاقتصادية فى
الدول الإسلامية

الفصل الثالث
التبعية الاقتصادية فى الدول الإسلامية

تمهيـــد:

ظهر مفهوم التبعية في إطار الاقتصاد في الستينات، تفسيراً للتخلف الذي اتسم به اقتصاد بلدان العالم الثالث، مما طرح في المقابل، ضرورات النمو المتسارع للوتائر الاقتصادية وهي التي اصطلح على تسميتها بالتنمية.

غير أن اندماج هذه التنمية في الاقتصاد العالمي - وهو اقتصاد المركز المتقدم، الأمريكي والأوروبي، أو الدول الصناعية، أو دول الشمال - جعل اقتصادها يخدم الاقتصاد العالمي، أو ما عرف باسم التنمية الموجهة للخارج، وقوامها تغذية المركز بالمواد والخامات والنفط، وتصريف منتجات المركز.

وفي الحقيقة فإن مفهوم التبعية، بدأ اقتصادياً، لكن ما لبث أن امتد إلى المجالات الأخرى، مع تحول العالم نفسه إلى قرية صغيرة كونية، بفضل استفحال ظاهرة العولمة التي تعتبر تطور للتبعية.

وسنحاول في هذا الفصل التحدث عن مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية بشكل خاص للإلمام بحجمها ومدى خطورتها على الوضع الاقتصادي للدول الإسلامية، وللإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بمعالجته من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التبعية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية والتبعية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

المبحث الأول

مفاهيم عامة حول التبعية الاقتصادية

تجلت ظاهرة التبعية بعد ظهور نظريات التنمية، التي أثبتت فشلها في تطوير الدول التي عانت من الاستدمار واستنزاف الثروات من بداية نصف القرن التاسع عشر وحتى ستينات القرن العشرين، حيث بات من الصعب على هذه الدول اللحاق بركب الدول المتقدمة والتي تمثل دول الشمال.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التبعية الاقتصادية.

المطلب الثاني: التخلف الاقتصادي وعلاقته بالتبعية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أسباب التبعية الاقتصادية.

المطلب الأول

مفهوم التبعية الاقتصادية

التبعية ظاهرة معقدة تتشابك فيها الأعراض الاقتصادية والاجتماعية، والديموغرافية والجغرافية والسياسية والتاريخية، حيث يشير مفهوم التبعية الاقتصادية إلي موقف مشروط يتوقف بمقتضاه نمو اقتصاد دولة معينة علي تطور واتساع اقتصاد دولة أو مجموعة دول أخري ونتيجة طبيعية لهذه الحالة تصبح هناك دولة تابعة وأخرى قائدة بحيث يحول الأقوى في هذه العلاقة الجانب الآخر رغما عنه إلي تابع.

إذن فالتبعية هي ظاهرة ملموسة وواقع سياسي واقتصادي مفروض ومعاش، وتعتبر التبعية الاقتصادية من أهم الأسباب في تجلي التبعية السياسية والثقافية في أي مجتمع.

وللتبعية الاقتصادية مفاهيم و تعار يف مختلفة من بينها:

- ينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد[1].

- والتبعية الاقتصادية بصفة عامة، هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية، بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير[2] بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

- وهي عملية إلحاق قسري بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية، وغزو ثقافي وفكري لتعميم نظام الإنتاج الرأسمالي، وتسويغ للهيمنة

---

١ - أحمد محمد أبو الرّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط ١ - ١٩٧٩، ص ٦٤ .نقلا عن بن فيحان عمر، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٩.

٢- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨، ص ٤٥ .

التي تمارسها دولة عظمى أو مجموعة دول أحرزت تقدماً في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيات والعلم، فتستخدمها لتحقيق مصالح مادية واستراتيجيه، بما تفرضه على أمم وشعوب أخرى أقل تقدماً، من إجراءات تلزمها بها وتجبرها على تنفيذها، كي يمكنها البقاء.[1]

- ويرى أصحاب مدرسة التبعية الاقتصادية[*] أن هناك تعريفين للتبعية، أولهما تعريف الاقتصادي البرازيلي "دوس سانتوس" بأنها علاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما(الطرف المسيطر)، ويواصل نموه الذاتي في حين لا يمكن للطرف الآخر(التابع)من تحقيق ذلك كانعكاس لهذا التوسع، أي نمو أحدهما (التابع) على توسيع الآخر (المسيطر)، والثاني:أن العلاقة بين الاقتصادين المتخلف والرأسمالي لا ترجع فقط إلى علاقات الاستغلال و القهر الخارجية، بل أنها تنبع من توافق مصالح الطبقات الحاكمة و بين حلفائها الغربيين[2].

- ويقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة[3].

- ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا

---

١ - محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة،(من منشورات إتحاد كتاب العرب)، عن موقع إتحاد كتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص٩١.

♣ مدرسة التبعية الاقتصادية هي مدرسة نشأت في أمريكا اللاتينية، سعت إلى تفسير ظاهرة التبعية واستغلال دول الشمال(الدول المتقدمة) لدول الجنوب(العالم الثالث).

٢ - عبد الرحمن عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، سلسلة رقم ٧٨، ص٥٠.

٣ - حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٧.

زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية)[1].

و من كل ما سبق نستنتج أن:

- التبعية الاقتصادية هي علاقة بين التابع (الدول النامية)، و المتبوع (الدول المتقدمة)، يسيطر من خلالها البلد المتبوع على اقتصاديات البلد التابع، بأشكال مختلفة و متعددة سواء بالتمويل أو وسائل الإنتاج المختلفة...الخ، على حسب الميزة النسبية للبلد، لضمان السيطرة على البلد التابع و ذلك لتلبية احتياجات البلد المتبوع؛ و بالتالي هي:

- استعمار من نوع جديد تعوض من خلاله الدول المتقدمة (المتبوعة) عن فقدانها للمنافع التي كانت تجنيها خلال استعمارها للدول النامية (التابعة)؛

- هي أثر من آثار الاستعمار القديم، و تحول من استعمار سياسي و احتلال أراضي إلى تحكم في اقتصاديات البلدان المستعمرة، بما يضمن السيطرة والخضوع للدول النامية؛

- هي سياسة جديدة بمخاطر أقل و منافع اكبر لصالح الدول المتقدمة، حيث التحكم يكون عن بعد أي من مراكز قوى الدول المتقدمة، أحسن من الاستعمار القديم الذي تجيش له الجيوش وتكون خسائره كبيرة؛

- هي سياسة لتزداد الدول النامية تخلفا وفقرا، حيث تخلق هوة

١- عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، ٢٠٠٥، ص٩.

كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ تتطور تلك و تبقى الأخرى على حالها، و كلما اتسعت الهوة بين الاثنين كلما زادت تبعية الثاني للأول، وكلما زاد تخلفا وعجز عن اللحاق بصفوة الدول المتقدمة.

المطلب الثاني

التخلف الاقتصادي وعلاقته بالتبعية الاقتصادية

إن " التخلف " - بالمعنى الواسع للمفهوم- هو التدني المريع لمستوى التنمية الشاملة، وهو الأزمة الأشد خطرا وفَتكاً، لأنه يضعف مناعة الشعب والأفراد والدولة والمؤسسات على مواجهة الأزمات أو التحديات، ويضعها على حافة هاوية الانزلاق إلى " الكارثة " حال فقدانها السيطرة على إدارة تلك الأزمة وتحجيم تداعياتها[1].

ورغم اتساع مفهوم ـ التخلف ـ ونسبيته وعمق جذوره التاريخية وتنوع أشكاله وتعدد حقوله وتشابك أسبابه ونتائجه، إلا أننا سنركز على التخلف الاقتصادي، من الجدير بالذكر أن التخلف الاقتصادي ظاهرة مركبة متعددة المدى والترابطات، فالتخلف الاقتصادي لا يوجد في مجتمع ما بمفرده متعايشا مع تقدم سياسي واجتماعي وإنما يوجد وسط تخلف سياسي واجتماعي وثقافي، والتخلف الاقتصادي هو العامل الرئيسي في نشوء بيئة متخلفة اجتماعيا وحضاريا، فالدول المتخلفة

١- محمود حمد، إدارة أزمة التخلف أزمة الحكومة المقبلة المتفاقمة، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٠١٠، بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/٢٠ من الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216125 تاريخ التصفح: ٢٠١٠/٠٨/٠٩.

اقتصاديا متخلفة حضاريا أيضا[1]، ويتجلى التخلف الاقتصادي في بعض المؤشرات:

ـ على الصعيد الاقتصادي، تدني دخل الفرد، واشتغال نسبة كبيرة من السكان في الزراعة، بالإضافة إلى ضعف الادخار ونقص رأس المال.

ـ على الصعيد السكاني: ارتفاع معدل المواليد، وارتفاع معدل الوفيات، وتدني معدل الأعمار، وسوء التغذية، وتدني المستوى الصحي، وتضخم سكاني في الريف.

ـ وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي: تعليم بدائي وارتفاع نسبة الأمية، وخضوع سلوك جمهرة السكان للتقاليد، وتدني وضع المرأة، والضعف العام للفئات الوسطى.

ـ وعلى الصعيد التقني: تقنية متأخرة، وهبوط مستوى التقنية الزراعية.

وبذلك لن يكون - هذا الاقتصاد المتخلف- قادرا على مواجهة أي أزمات، سواء كانت داخلية ناجمة عن تخلف وسائل الإنتاج وضعف القوى المنتجة، أو خارجية ناتجة عن الاختراقات الاقتصاديات الأجنبية بأزماتها الزاحفة عليه، بل سيكون عاملا في تعميق وتوسيع تلك الأزمات وزيادة حجم أضرارها التي توقعها على المجتمع والدولة والأفراد، لأنه يشكل بيئة جافة خاوية مهيأة للاندلاع حال اتقاد شرر

---

١ - نفس المرجع السابق.

داخلي فيها، أو تسلل وهج أزمة خارجية إليها (سواء كانت أزمة سياسية أم اقتصادية أم أمنية، أم غيرها)، وسيكون المجتمع والفرد ضحيتها المباحة دائما.

ومن الواضح أن التبعية الاقتصادية ما هي إلا مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي، ونتيجة حتمية للتدني المريع لمستوى التنمية الشاملة.

المطلب الثالث

أسباب التبعية الاقتصادية

إن للتبعية أسباب كثيرة فرضت على الدول الإسلامية التبعية لدول المركز في إطار الحتمية، و تفاقم هذه العوامل جعل مشاريع التمنية و النمو لا تحقق الهدف المرجو منها في الدول الإسلامية، و بالرغم من تفاوت هذه الأسباب من بلد إلى آخر إلا أنها تشكل خطر كبير على الدول الإسلامية عامة، و من بين أهم هذه الأسباب ما يلي:

١- الديون الخارجية :

إن اعتماد الدول الإسلامية على التمويل الخارجي، واللجوء إلى البنك الدولي من أجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية، التي خلقت العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينة، تخدم سياسة وأهداف البنك الدولي في تعزيز تبعية هذه الدول ونظامها المالي للخارج، والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة بهذه الدول للخطر الشديد، بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط

والمصالح الخاصة بالجهة المانحة والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته.

وقد انعكس كل ذلك على التوازنات الاقتصادية الكلية للدول الإسلامية، وشكل فيها التمويل الخارجي - الديون- مصدرا أساسيا للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونجم عنها أن انغمست جل الدول الإسلامية خلال الثمانينات في أزمة مديونية عميقة وخانقة - أدت إلى اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة - تمخض عنها تعثر المسار التنموي معلنا بذلك ضرورة صياغة رؤى واستراتيجيات جديدة للتنمية فكانت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي عرفت آنذاك بسياسات وفاق واشنطن، الذي كرس حتمية التبعية والارتباط بالعالم الخارجي وجعل من انتهاج وتطبيق برامج تحقيق الاستقرار الكلي والإصلاحات الهيكلية «نماذج التكيف» وفقا لما تراه الثنائية المالية الدولية - البنك الدولي و صندوق النقد الدولي- تيارا جارفا لا يمكن السباحة ضده، فأضحت بذلك المعالم الهيكلية لهذه الاقتصاديات مرآة تعكس كل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية على الصعيد الدولي[1].

---

١ - نادية شطاب، معيزي جزيرة، أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجية التنمية(تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية)، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، ٢٠٠٨/١٠/٢٢، بتصرف، نقلا من الموقع الالكتروني: http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-aledaraalmoasera/index50.htm تاريخ التصفح: ٢٠٠٩/٠٨/٠٩.

ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن السبب الرئيسي وراء انسياب التمويل الأجنبي في شكل قروض خارجية يكمن في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولاته الخروج منها، انطلاقا من أن الاتجاه العام لمعدل الربح في الأجل الطويل يميل نحو الانخفاض، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية بمرحلة قصيرة من الازدهار تليها بعد ذلك فترة طويلة نسبيا من الأزمة تتخللها البطالة، تجميد الأجور، ضعف الاستثمار...إلخ، والسبب في ذلك يرجع إلى الاختلال بين قدرة النظام الرأسمالي على الإنتاج وتحقيق التراكم المالي من جهة وبين عجزه على تصريف المنتجات أو استهلاكها من جهة أخرى، من هنا كان الحل المتمثل في التصريف والتوجه نحو بيئة وبلدان لم تتحول بعد إلى النظام الرأسمالي من أجل الحد من ميل معدل الربح نحو التدهور، ولهذا عملت الرأسمالية على إغراق الدول الإسلامية خاصة والنامية بصفة عامة، بالديون الخارجية وإخضاعها لسيطرتها.

و قد مرت الدول الإسلامية، خلال القرن الماضي إلى العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية التي أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت السبب الرئيسي في التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية، وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تنقذها من هذه المشاكل، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي واستطاعت أن تحقق في السبعينات فائض ضخم في الموارد المالية، وبعد أن كان العالم يعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية أصبحت الدول الرأسمالية تعيش فوق موجات عاتية من الإفراط

في السيولة، وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت هذه الدول بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول الفقيرة بالأموال اللازمة لتخطي مشاكلها المختلفة، وانتشر الإيمان العميق من هذه الدول بأن هذا هو الحل الفعال الذي كانت تبحث عنه، ومع مرور الوقت وجدت الدول الإسلامية نفسها تتخبط في لعبة القروض الدولية، حتى الدول النفطية الغنية لم تسلم من هذه القروض.

وفي عام ١٩٨٢م بدأت أزمة الديون الخارجية بالظهور عندما بدأت بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وزاد بعد ذلك عدد الدول التي تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، وزاد من حدة هذه الأزمة أثر الكساد والركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، ووجدت نفسها غير قادرة على استرداد تلك المبالغ التي أقرضتها للدول المتخلفة.

ومن هذا المنطلق حرصت الدول الدائنة والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البحث عن الحلول التي تمكنها من استعادة أموالها، وبدأت الدول المدينة في البحث عن الطرق التي يمكن أن تخرجها من هذه الأزمة.

٢- انعدام الاستقرار السياسي والأمن القومي:

يعرف الاستقرار السياسي بأنه مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه .فكثير من الباحثين يذهبون إلى أن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي[١].

بينما يعرِّف الأمن القومي بأنه سلامة حدود الدولة ومصالحها وقيمها وثقافتها من المخاطر المحدقة بها، وقد تكون هذه المخاطر خارجية آتية من دول الجوار أو الدول الكبرى، أو قد تكون داخلية كأن يهدد النظام الشرعي للدولة أو أمن المواطن في الداخل نتيجة لفقدان أحد مقومات الأمن، وتتمثل هذه المقومات في عوامل ثلاثة: القوة العسكرية، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي[٢].

فإذا قارنا بين المقومات العامة للأمن القومي التي سبق ذكرها سلفاً، وبين الوضع الراهن في الدول الإسلامية وجدنا الآتي:

- القوة العسكرية: دُمِّر جزء هام من القوة الإسلامية وهو " العراق "؛

١- سعد الدين العثماني، دور الوسطية في الاستقرار السياسي، مجلة الوحدة، من الموقع الالكتروني: http://alwihdah.com/points-of-disagreement/reform-and-its-tools/the-role-of-moderation-in-the-political-stability.htm تاريخ التصفح: ٢٠١٠/٠٩/٠٢.

٢ - عزو محمد عبد القادر ناجي، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٣٨٠، بتاريخ: ٢٠٠٨/٠٨/٢١، من الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144482 تاريخ التصفح: ٢٠٠٩/٠٩/٠٨.

- التنمية الاقتصادية: تعتبر التنمية الاقتصادية متعثرة في أغلب الدول الإسلامية، حيث إنها تعتمد غالباً على القروض وليس على تنمية الإنتاج؛

- الاستقرار السياسي: من الصعوبة بمكان الحديث عن الاستقرار السياسي في الدول الإسلامية اليوم، حيث تتهددها مخاطر داخلية وخارجية؛

- الاتفاق على مصادر التهديد: ليس هناك أي اتفاق بين الدول الإسلامية في هذا الشأن.

وتتميز الدول الإسلامية بعدم الاستقرار الأمني و السياسي، حيث نرى و نسمع عن الانقلابات السياسية والخلافات الداخلية في كثير منها، الشيء الذي يجعل المجهودات المبذولة للتنمية تذهب سدى، حيث يتجه الاهتمام إلى تسوية الأوضاع السياسية وتتبيب الأمن والسلام الداخلي.

إن المستثمرين في ظل عدم الاستقرار السياسي وتغير الحكومات بين فترات قصيرة، يحجمون عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل، لأن التغير الحكومي سيغير القوانين ما يؤدي إلى خسارة المشروع في بعض الحالات، وبذلك فإن الحل المعتاد عند تفشي عدم الاستقرار هو العزوف عن الاستثمار في الاقتصاد المحلي على الإطلاق، أو أن ينقل المستثمرون معظم ثرواتهم إلى البنوك السويسرية[1].

---

١ - مالكوم جبلز-مايكل رومر وغيرهم، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى، ومراجعة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، السعودية، ١٩٩٥، ص٥٨.

ويرى رائد نايف حاج سليمان، أن للاستقرار السياسي والأمن القومي عدة مؤشرات من بينها[1].

- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة؛
- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية؛
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات؛
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام؛
- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

و قد أصبح انعدام الأمن الوطني ظاهرة جلية و سمة من سمات الدول الإسلامية و هي في الحقيقة معوق أساسي ومهم لعجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، حيث أن جل الدول الإسلامية تتسابق نحو التسلح، ما ساهم بشكل كبير في تضخم ديونها، كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة ٧٠ % من ميزانيات الدول الإسلامية خلال الثمانينات والتسعينات كانت توجه إلى القطاع العسكري و الأمني، هذا ما أدى إلى تعطيل عجلة النمو و التطور في جميع الميادين.

٣- الاستعمار:

الاستعمار هو ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها من أجل استغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية

١- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، مجلة الحوار المتمدن، العدد رقم٢٥٩٢، بتاريخ: ٢٠٠٩/٠٣/٢١، بتصرف، نقلا عن الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391 تاريخ التصفح: ٢٠١٠/٠٢/٠٥.

والاجتماعية والثقافية، وهي بالتالي نهب وسلب منظم لثروات البلاد المستعمرة، فضلاً عن تحطيم كرامة شعوب تلك البلاد وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة الاستعمار على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المستعمرة إلى مرحلة الحضارة [1].

وعند البحث عن عوامل تخلف الأمة وتأخر أبناءها في مسار الحضارة والانتقال إلى عالم الحداثة والتنوير، يكون السبب هو الاستعمار الذي لعب دوراً كبيراً في عوامل تخلّف هذا الإنسان المستعمَر وقهره، وكان كذلك سببا في تفتيت الكثير من الشعوب في الأرض.

أ/رؤية تاريخية للاستعمار والهيمنة العسكرية على الدولة الإسلامية♦:

بدأ الاستعمار الغربي للعالم مع بداية عصور النهضة في أوربا حيث استفاقت أوربا على وقع طبول الإصلاح الديني والسياسي في القرن الخامس و السادس عشر، ومنذ أفاقت أوربا بدأت تحركها للإطباق على العالم الإسلامي خاصة، فانتشرت المراكب الاستكشافية تجوب البحار بحثاً عن تحقيق أهداف الاستعمار المختلفة الدينية والسياسية والاقتصادية .

وفي عام ١٤٩٩م توصل "فاسكو دي غاما" البرتغالي إلى اكتشاف الطريق إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح في رحلته التي دامت من(1498 – 1497م)، فوصل البرتغاليون إلى الشواطئ الهندية بعيداً عن المرور في الأراضي الواقعة في سلطة الخلافة العثمانية، وشرع

---

١ - استعمار، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

♦ سيأتي توضيح الدولة الإسلامية في المبحث الثالث.

البرتغاليون يؤسسون مستعمرات ومراكز تجارية في أماكن مختلفة من السواحل التي وصلوا إليها، ولم يكد النصف الأول من القرن السادس عشر ينقضي حتى كان البرتغاليون قد أحكموا السيطرة على شواطئ شرق أفريقيا وغربها إضافة إلى شواطئ الخليج وفارس والهند، بالإضافة إلى الأسبان الذين مولوا بعثة "كريستوفر كولومبوس" الذي اكتشف السواحل الأمريكية (البهاما) عام (1492م). وتمويل بعثة ماجلان الذي وصل إلى سواحل أميركا الجنوبية عام (1519م) [1].

وفي عام ١٨٣٠م زحفت الجيوش الفرنسية لاحتلال الجزائر، واستتب الوضع لهم عام ١٨٥٧م وهو نفس العام الذي قضت فيه بريطانيا على الإمارة الإسلامية المنغولية في الهند، وقد ألحقت فرنسا الجزائر بها عام ١٨٨١م، وهي نفس السنة التي أعلنت فرنسا وضعها تونس تحت الحماية الفرنسية بموجب ميثاق باردو، ثم السنغال ومدغشقر عام ١٨٨٢م، في عام ١٨٨٧م (١٢٩٥هـ) وقع مؤتمر برلين لاقتسام مواقع النفوذ في الوطن العربي، وتوالى بعد ذلك سقوط البلاد العربية والإسلامية في قبضة الاستعمار، فسيطر الفرنسيون على المغرب سنة ١٩١٢م، وعلى سورية سنة ١٩٢٠م، وأما الإيطاليون فاحتلوا الصومال وأريتريا عام ١٨٨٧م، واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٤م، فيما احتلت انجلترا مصر ووضعتها تحت الحماية عام ١٨٨٢م، وكانت قد احتلت

---

١ - للاستزادة انظر: **حبنكة** عبد الرحمن حسن الميداني، ٢٠٠٠_أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها (التبشير، الاستشراف، الاستعمار). دار القلم، دمشق، الطبعة الثامنة، الجزء ٠١، ص ١٧٤-١٨١.

بلاد البنغال عام ١٧٥٧م، والبنجاب عام ١٨٤٩م، ثم احتلت نيجيريا عام ١٨٥١م. وفي عام1898 م احتلت بريطانيا السودان ثم العراق ١٩١٩م، ثم الأردن عام ١٩٢٠م[١].

في المشرق الإسلامي انقض الروس الأرثوذوكس على بلاد المسلمين فأخذوا ما يحاذيهم منها، وضموه إلى بلادهم، ففي ١٦٧٠م دخل الروس بلاد الأورال، وأحكموا السيطرة على مسلميها، وفي عام ١٨٥٩م ضمت روسيا طشقند، ثم القوقاز عام ١٨٦٤م، ثم بخارى عام ١٨٨٢م، فيما دخلت بلاد التركستان تحت سيطرة الروس عام ١٨٨٤م، وقد استمرت السيطرة الروسية على بعض هذه البلاد إلى يومنا هذا فيما نجت بلاد أخرى، وشكلت حكومات مستقلة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م[٢].

وبالرغم من انتهاء الاستعمار العسكري والحماية إلا أن الدول المضطهدة ظلت تابعة وخاضعة للدول المستعمرة، ومنها من استفاد بامتيازات مهمة لكي تستمر في استنزاف ثروات هذه الدول، وبالتالي ظلت الدول المضطهدة بالرغم من حصولها على استقلالها السياسي تابعة للدول المستعمرة بشكل أو بآخر.

ب/الاستعمار الاقتصادي:

يُعَدُّ الاستعمار الاقتصادي شكلاً آخر من أشكال الاستعمار في العصر الحديث، ويتم هذا النوع من الاستعمار عن طريق إبرام اتفاقات

---

١ - نفس المرجع السابق، بتصرف.
٢ - نفس المرجع السابق، بتصرف.

غير متكافئة بين دولتين يتم بموجبها إعطاء حق احتكار الدولة القوية الغنيَّة لاستغلال الثروات الطبيعية للدولة الفقيرة، وتسعى الدول الغنية من خلال احتكار المصادر الأوَّلية إلى تأمين مصدر رخيص لتغطية حاجات نهضتها الصناعية.

ويشكِّل هذا النوع من الاستعمار بداية الصراع بين القوى الاستعمارية القديمة والقوى الحديثة، ثمَّ بعد نجاح العديد من دول العالم الإسلامي في الحصول على استقلالها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، زادت حِدَّة التنافس بين الدول العظمى الجديدة المتمثِّلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والدول الأوربية والصين، بجانب القوى الاقتصادية الحديثة مثل اليابان، حيث أخذت هذه الدول على عاتقها العمل على ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصادياتها الوطنية، وعملت على تقييدها عن طريق الديون الخارجية والاستثمارات (الشركات المتعددة الجنسيات)، وغيرها من وسائل الاستعمار الاقتصادي، وتسعى هذه الأطراف - وخاصةً الولايات المتحدة- إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من مناطق النفوذ في العالم بهدف بسط السيطرة على المصادر الأوَّليَّة التي يتملكها العالم الإسلامي، بجانب ضمان استمرار فتح أسواقٍ أمام منتجاتها الصناعية.

المبحث الثاني
نظريات التنمية والتبعية الاقتصادية

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن العشرين، ظهرت مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات، بحكم أنها لا تعتبر كنماذج صالحة لكل زمان ومكان، بل كونها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه، إلا أنها ساهمت في إغناء الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال أمام المفكرين والفاعلين الجدد لبلورت مفاهيم ومناهج جديدة تساير التطورات التي تعرفها البشرية سواء على المستوى التقني أو على مستوى العلاقات الدولية.

ويعتبر الفشل الذي حققته هذه النظريات السبب في ظهور مدرسة التبعية الاقتصادية التي حاولت تفسير تخلف دول العالم الثالث بطريقة مختلفة.

وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على النقاط التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مدرسة التبعية الاقتصادية.

المطلب الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية لابد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو، فنمو الشيء تعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو حسن، أما تنمية الشيء فتعني فعل إحداث النمو، ومنه فإن النمو يتمتع بدرجة أكثر من التلقائية والعفوية، بينما التنمية لا تتم إلا بالقصدية، أي لا بد أن تكون مقصودة معنية (مخططة)، وبالتالي فإن التنمية أشمل و أعم من النمو[1].

وقد عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: " العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي لا يمكن أن يتحقق - حتى تكون عملية التنمية فعالة وحقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد- ، إلا من خلال زيادة دور الصناعة و التصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنة بدور القطاع الزراعي والتقليدي فيه[2].

بينما عرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة " الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات

---

١ فرهاد محمد علي الاهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ط١، ١٩٩٤، ص٦٥، بتصرف.

٢ نفس المرجع السابق، ص٦٤.

هيكلية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد[1].

وعليه فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس نمو فقط، لأنها بحاجة لتغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، فالنمو هو تحقيق زيادة إضافية في الإنتاج بينما التنمية تعني تحقيق تغييرات في الهيكلية التكنولوجية والمؤسساتية المسئولة عن الإنتاج.

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا "التقدم المادي" أو "التقدم الاقتصادي"، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع.

أما مصطلح التنمية فقد برز بداية في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده،

---

١ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص١٦.

بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

وفي ظل المفاهيم والدراسات والنظريات المختلفة للتنمية، هناك إجماع من جانب العديد من المفكرين، على أنها تبقى متكاملة ومتداخلة، لا يمكن أن تتحقق إحداها في إهمال للأخرى، لهذا فالتنمية الحقيقية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

المطلب الثاني
نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت العديد من النظريات الخاصة بالتنمية، و قد دأب العديد من الباحثين إلى تقسيم هذه النظريات إلى كلاسيكية وحديثة، وغالبا ما يراد بالنظريات الكلاسيكية، تلك التي تعتمد على مبدأ التطور

الطبيعي للأمم والتي مثلها كل من "فريدريك لست"، "رستو" و" بوشير"، من خلال وضعهما لمجموعة من المراحل التي تمر منها كل أمة حتى تصل إلى مرحلة النمو[1].

و يمكن التمييز بين نموذجين للتنمية، وهو ما شكل لب الاختلاف فيما بينهما، ويتعلق الأمر بالتنمية كحالة والتنمية كعملية.

ويقصد بالتنمية كحالة الوضعية التي يجب على كل دولة أن تكون عليها من التقدم والتطور على جميع الأصعدة، وهو النموذج الذي تمثله الدول الصناعية الكبرى، لهذا فقد افترض العديد من المهتمين بقضايا التنمية والتخلف أن على الدول المتخلفة والضعيفة إن أرادت أن تعيش حالة التنمية عليها أن تتبع خطى الدول المتقدمة، إلا أن المعايير التي تم اعتمادها آنذاك للحكم على دولة ما بأنها تعيش حالة التنمية هي ارتفاع الدخل الفردي وارتفاع الناتج الوطني الداخلي ووجود مجتمع منتج، ليس لذاته فقط، بل لغيره أيضا، من أجل توفير العملة النقدية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ومواجهة كافة الاختلالات الاجتماعية، وهي الحالة التي عبر عنها "رستو" في تقييمه لمراحل النمو بمرحلة الاستهلاك الجماهيري الموسع والتي سنراها لاحقا في هذا المطلب[2].

---

١ - عدنان وديع، مفهوم التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢، ص ص ٣-١٣.

٢ - نفس المرجع السابق، ص ص ٣-٨.

إلا أن النقطة السلبية التي تعاني منها هذه النظرية وغيرها من النظريات التي تتناول العالم المتقدم والعالم الثالث، هي تجاهلها للخصوصيات والاختلافات التي تميز كل بلد ومجتمع على حدة، سواء على المستوى الطبيعي أو الاقتصادي أو الثقافي، والتي تجعل أي مقارنة أو مقاربة بين هذه الدول بدون الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات هي غير ذات جدوى، وإلا فسيتم الوقوع في خطأ الإسقاطات والحلول الجاهزة للمشاكل، فكما هو معلوم، هناك فوارق واضحة بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي ترجع إلى أسباب تاريخية وثقافية واجتماعية، والتي كان لها أثر على الهياكل الاقتصادية لكل مجتمع.

لهذا فبعض دول العالم الثالث التي سقطت في براثن أفكار التغيير والتنمية على نموذج دول العالم المتقدم، وجدت صعوبة كبيرة، إن لم نقل فشلا ذريعا في الوصول إلى أهدافها، لأنها وجدت نفسها تعيش مشاكل هيكلية ذات أهمية قصوى، من قبيل المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والوفيات ومشاكل الصحة وغيرها، إضافة إلى الاختلالات الجهوية والإقليمية في ترابها، الشيء الذي أثر على كافة سياساتها واستراتيجياتها التنموية التي ركزت على الجانب الاقتصادي.

في حين نجد أن هناك دولا أخرى استطاعت أن تبني لنفسها طرقا للتنمية اعتمادا على مبادراتها الخاصة، من خلال مجموعة من الإصلاحات، خاصة بالنسبة للدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي

سابقا، أو دول أوروبا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا، والتي استطاعت في نماذجها التنموية أن تؤثر على أمم أخرى.

والتنمية كعملية يقصد بها أن الوضعية التي وصلت إليها الدول المتقدمة من التطور التقني والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لم تأت بمحض الصدفة، بل تطلب ذلك المرور بمجموعة من المراحل، وتراكم التجارب والأفكار التنموية، وهو الشيء الذي يعني أن التنمية هنا هي عملية يتطلب الوصول إليها قطع مراحل مختلفة وسنوات طويلة، لذلك فقد طرحت أمام الدول المتخلفة، ضرورة اختيار السبل الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة، فكان أمامها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الاختيار ما بين تتبع النموذج الغربي في عملية التنمية أو إيجاد طرق خاصة بها تأخذ بعين الاعتبار ثرواتها المحلية وإمكانياتها البشرية، وخصائصها الثقافية والتاريخية[1].

سنتطرق إلى ما جاءت به أهم هذه النظريات التي اهتمت بموضوع التنمية في البلدان المتخلفة والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات من القرن العشرين كما يلي:

١- نظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن: تنتمي هذه النظرية إلى المدرسة النيوكنزية، ويرجع ظهورها إلى فترة الأربعينات من القرن العشرين، وصيغت هذه النظرية وفقا لنظرية الاقتصادي "راغنار نيركسه" التي سماها بالدائرة الجهنمية للتخلف، أو الحلقة المفرغة

١- نفس المرجع السابق، ص ص ١٠-١٣.

للفقر، وتعتبر حقبتي الخمسينات والستينات من القرن العشرين هما فترتا التبلور النهائي والازدهار العلمي والعملي لهذه النظرية.

ترى هذه النظرية أنه لا سبيل أمام الدول المتخلفة للخروج من دائرة فقرها المفرغة إلا عن طريق دفعة قوية، يتم من خلالها تفريغ كميات ضخمة من الاستثمارات وإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتوسع معها حجم السوق، مع ضرورة التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.

ومنه فإن تخليص الاقتصاد من الضعف غير المتوازن يتطلب تحقيق دفعة أولى قوية، توظف خلالها رؤوس الأموال في وقت واحد في عدد كبير من ميادين الصناعة في البلد المتخلف، ويرى "نيركسه" أن زيادة الإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة لن تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وإنما ينبغي خلق زيادة في جميع أنواع السلع المنتجة ليزيد بذلك الطلب عليها زيادة متوازنة، وعند ذلك ستؤثر هذه الزيادة على حجم السوق الداخلي وستخلق الدوافع المختلفة لزيادة الاستثمارات[1].

ولتوفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم يدعو "نيركسه" إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول، وذلك أن الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية تكون فيها شروط التبادل لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية.

---

١ - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ط٣، بدون سنة النشر، ص ١٤١.

ويعترف "نيركسه" أن نظرية النمو المتوازن مستوحاة من أعمال "جون ستيوارت ميل"، الذي يقول:" إن كل زيادة تطرأ على الإنتاج إذا ما تم توزيعها على جميع فروع الصناعة بالنسب التي يراها المستثمر الفردي سوف تخلق الطلب عليها"، ويعتبر أن هذه الفكرة هي أساس نظرية النمو المتوازن، ويطبقها "نيركسه" على ظروف البلدان المتخلفة ويعطي حول ذلك المثال التالي: " إذا افترضنا وجود مصنع للأحذية في إحدى الدول المتخلفة، وأن هذا المصنع أخذ يزيد من إنتاجه بشكل مستمر، فهل يعني ذلك وجود تنمية اقتصادية في هذه الدولة ؟ بالطبع لا، فالحاجات الإنسانية مختلفة من أحذية لباس وشراب ومنزل والكثير سواها، ومنه فإن تعدد الحاجات والرغبات يستدعي إنتاج سلع وخدمات مختلفة، دون التركيز على سلعة واحدة بالذات"[1].

وجهت انتقادات عديدة لهذه النظرية من بينها:

- عدم واقعية هذه النظرية التي تستوجب موارد ورؤوس أموال ضخمة جدا غير متوفرة أساسا في الدول المتخلفة، ما يجعل تطبيقها شبه مستحيل، لأنها تحتاج إلى تضحيات كبيرة وجهود جبارة وعلى مدى طويل، قد تتحمل أعباءها أجيال بحالها.

- يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى خلق اقتصاد ثنائي، حيث يزدهر الاقتصاد الصناعي بشكل حديث ومتكامل على أنقاض الاقتصاد الزراعي، (بالرغم من إدراك "نيركسه" لأهمية التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي)، وذلك تماما ما فعله الاستعمار بالدول المتخلفة

---

١ - نفس المرجع السابق، ص١٤١.

الذي خلف اقتصادا ثنائيا أحدهما متقدم والآخر متخلف، وما ترتب عنه من آثار وخيمة على اقتصاديات البلدان المتخلفة بعد الاستقلال.

- إن تأجيل إنماء صناعة السلع الإنتاجية لصالح دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى ضعف في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل، وبالرغم من أن الصناعات الاستهلاكية تسرع بنمو معدل الدخل القومي، إلا أن ذلك يكون في المراحل الأولى للتنمية، لكنه فيما بعد سيعود بشكل سلبي على التنمية نظرا لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

٢- **نظرية النمو غير المتوازن:** تسمى هذه النظرية أيضا بنظرية "أقطاب النمو" أو "جزر التنمية"، ويرجع أصل نشأتها وتطويرها سنة ١٩٥٨م، إلى كل من "ألبرت هيرشمان" و"فرانسوا بيرو"[١].

ترى هذه النظرية أن السمة الأساسية في اقتصاديات البلدان المتخلفة وجود اختلال بين قطاعين اقتصاديين أو أكثر، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لابد أولا من اختيار قطاع قادر على رفع الطلب وزيادته لسلع وخدمات تنتجها قطاعات أخرى، فتوجه كل الاستثمارات إلى هذا القطاع الذي يمثل "القطب أو الجزيرة" وبعد فترة قصيرة أو طويلة يحقق أرباحا تجارية واجتماعية، فتغري الأرباح التجارية المنظمين وتغري الأرباح الاجتماعية الدولة، ويسعى كل منهما(المنظمون والدولة) إلى الدخول

---

١ - فرهاد محمد علي الاهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، نفس المرجع السابق، ص ص ٥٢-٥٣.

باستثمارات في قطاعات أخرى، بصورة متدرجة، وهكذا تحقق التنمية بصفة تدريجية (قطاع تلو الآخر) وعلى مراحل غير متوازنة[1].

وقد اقترح "هيرشمان" على البلدان المتخلفة تعبئة كل مواردها في قطاع واحد محدد، لأن هذا سيؤثر برأيه، على تطوير فروع الاقتصاد الأخرى، والشيء الرئيسي حسب "هيرشمان"، هو تحديد تلك الفروع التي يخلق تطورها ظروفا لمدخول عال للمصانع والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي سيساعد على تنشيط الرأسمال الخاص[2].

و تتمثل مشكلة هذه النظرية في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات، وأن أي خلل يحدث في تخطيط العلاقات بين القطاعات وبعضها، عند اختيار القطاع الرائد سيؤدي حتما إلى كارثة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت.

٣- **نظرية مراحل النمو لروستو**: هي نظرية معاصرة لفكرة قديمة، حيث أن فكرتها مستمدة من العلوم البيولوجية التي تقول أن كل كائن حي لا بد أن يمر بمراحل للنمو بدءا من كونه بذرة وانتهاء إلى مرحلة الشيخوخة ثم الموت، وهي نفس الفكرة التي لفتت نظر مفكرين آخرين أمثال "ماكس ويبر" و "كارل بوشيه" و "ماركس" و"بول هوفمان" و "وليم روشر" و"كارل كينس"، ويعتبر "روستو" من أهم المروجين لخرافة التنمية ففي عام ١٩٦٠م فُتن كافة الاختصاصيين

---

١ - نفس المرجع السابق، ص ص ٥٤-٥٥، بتصرف.
٢ - طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.

التقنيين بكتابه الشهير حول مراحل النمو الاقتصادي[1]، حيث قدم "روستو" نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية واحتل تحليله مكانة خاصة في الفكر الغربي، كونه يعتبر احد الأوائل الذين حاولوا إشباع التحليل الاقتصادي بمحتوى اجتماعي- اقتصادي تاريخي آخذا بعين الاعتبار الأوضاع العامة للاقتصاد السياسي في أعلى مراحل تطور الرأسمالية مطبقا إياها في البلدان المتخلفة أو بلدان العالم الثالث.

وقد قسم "روستو" النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل وهي:

المرحلة الأولى:المجتمع التقليدي

المجتمع التقليدي هو مجتمع يرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم و التكنولوجيا الحديثة، إنتاجه محدود لأنه يرتكز على وسائل إنتاج متخلفة وبدائية، وهي مرحلة تتسم بالجمود في علاقاتها الاجتماعية، وتعيش على الزراعة البدائية، وتنقسم مجتمعاتها إلى طبقتين، ملاك الأراضي والرقيق ويتحكم فيها اقتصاد القرية.

المرحلة الثانية:مرحلة الاستعداد للانطلاق

تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر، حيث يطور المجتمع نفسه (بالاعتماد على موارده أو موارد غيره)، بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتقبل أساليب العلم الحديث، وتتسم التجارة الخارجية بازدياد حجم الاستيراد الذي يتمول من عائدات الموارد الطبيعية وتصدير المواد الخام، وتتطور في

---

١ - اوزوالدو دي ريقيرو، خرافة التنمية الاقتصادية(اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين)، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

هذه المرحلة شبكة الطرق ووسائل النقل، وتتوسع قاعدة التعليم، ولقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوروبا الغربية ببطء منذ نهاية القرن السابع عشر حتى بدايات القرن الثامن عشر، ونظرا لكثرة متطلبات هذه المرحلة وتنوعها، لما تحتويه من صراع طبيعي بين القديم والجديد، فقد قدر لها روستو أن تستمر ١٠٠سنة[١].

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع، حيث ينتظر فيها حدوث دفعة قوية (ثورة سياسية تكنولوجية علمية إدارية....)، تؤدي إلى التخلص الكامل من كل عوامل الجمود والفشل، عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة.

والشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق[٢]:

– ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو ٥٪ إلى مالا يقل عن ١٠٪من الدخل القومي .

- تطوير بعض القطاعات الرائدة، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق. وينظر "روستو" لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

---

١ - فرهاد محمد علي الاهدن، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.
٢ - نظريات التنمية، ويكيديا الموسوعة الحرة

- الإطار الثقافي واستغلال التوسع، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة .

إجمالا فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد، وحدد "روستو" مدة هذه المرحلة بـ ٢٠ سنة[١].

المرحلة الرابعة: الاتجاه نحو النضج

عرفها "روستو" بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة[٢]، حيث تستتبع مرحلة الانطلاق بفترة طويلة من النمو المطرد الذي يتخلله بعض التقلبات، حيث بعد حوالي ستين سنة من مرحلة الانطلاق نصل إلى مرحلة النضج، يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث أربع تغيرات أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن؛
- تزايد معدلات الاستثمار لتصل إلى نسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٠ ٪، من الدخل القومي؛[٣]
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء؛
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات؛

---

١ - فرهاد محمد علي الاهدن، نفس المرجع السابق، ص ٦٠.
٢ - نظريات التنمية، ويكيديا الموسوعة الحرة.
٣ - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

المرحلة الخامسة: الاستهلاك الجماعي الكبير

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة (غسالات كهربائية، آلات الكترونية، ...الخ)، على نطاق واسع، وبذلك يتحقق مجتمع الرفاه، حيث يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

ويختلف المدى الزمني لهذه المرحلة، باختلاف ظروف كل مجتمع، وعموما فإن هذا المدى قد يستغرق ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ سنة، وفقا لمعدلات الزيادة السكانية، وحجم الإنتاج الاستهلاكي من السلع والخدمات الراقية والمعقدة[١].

المطلب الثالث

نظرية التبعية الاقتصادية

أثبتت نظريات التنمية فشلها في جعل العالم الثالث يحقق مستويات التنمية التي تجعله في مصاف الدول المتقدمة بل كانت سببا في جعله أكثر تخلفا و تبعية للدول المتقدمة، هذا ما أدى إلى ظهور نظرية التبعية التي انتقدت بشدة نظريات التنمية وحاولت تفسير ظاهرة التخلف والتبعية في بلدان العالم الثالث.

١- **نشأة مدرسة التبعية الاقتصادية:** بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في أوائل الثلاثينات تأثرت الدول المستعمرة تأثرا كبيرا نظرا لارتباطها الكبير باقتصاديات الدول المتقدمة (الاستعمارية آنذاك)،

---

١ - فرهاد محمد علي الاهدن، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

مما جعل المفكرين يعيدون النظر في علاقات التبادل القائمة بين الدول المتقدمة و الدول التابعة أو المتخلفة.

ومع ازدياد الأوضاع الاقتصادية تدهورا في أمريكا اللاتينية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين اهتم الباحثون في المنطقة على إنعام النظر في نظريات النمو الاقتصادي والتحديث التي توصلت إليها البلدان الرأسمالية، وبشكل خاص الولايات المتحدة، وبينما تشير هذه الدراسات إلى أن التقارب سوف يحدث حين تتقدم عمليات النمو والتحديث فإن الاقتصاد العالمي ظل يتسم بالتمايز ولم يحدث هذا التقارب، ولقد كان الاقتصاد العالمي مبنياً على الأساس التالي: مركز مهيمن ومحيط تابع، تربطهما علاقات تبادل لم تكن متساوية الفائدة للطرفين[1].

واعتمدت أنماط التطور الاقتصادي التي عرفتها أمريكا اللاتينية بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام على قرارات اتخذتها البلدان الصناعية الرأسمالية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان[2].

وقد أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية(ECLA)♣التابعة للأمم المتحدة، في بلورة هذا الإدراك من خلال النقد الذي وجهته لنظرية التبادل الدولي التقليدية (التي تقوم على أساس أن كل دولة لها ميزة

---

١ - توماس س .باترسون، التغير والتنمية في القرن العشرين، ترجمة: عزة الخميسى، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، العدد ٨٠٣، ٢٠٠٥، ص 237.

٢ - توماس س .باترسون، نفس المرجع السابق، ص237 .

♣ ECLA : هي اللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية التابعة للأمم المتحدة

نسبية، و من الأفضل لها أن تتخصص فيما تتميز به)، باعتبارها عاجزة عن تفسير أسس التبادل الدولي بين الدول النامية (المنتجة للمواد الخام) والدول الصناعية، وبالتالي فهي لا تصلح كأساس نظري ملائم لصياغة سياسات التنمية في الدول النامية[1].

نشأت مدرسة التبعية الاقتصادية في أميركا اللاتينية نهاية الستينات من القرن الماضي، وانتشرت فيما بعد إلى كل من آسيا وإفريقيا، حاولت تفسير واقع التخلف الذي تعاني منه معظم بلدان هذه القارات، شكلت هذه المدرسة تمهيدا منهجيا ضروريا للشروع بتنمية فعلية تعمل على تغيير الواقع القائم وتفضي إلى إنتاج واقع آخر جديد مختلف بنيويا.

يعتبر حجر الأساس في أول صياغة لنظريات التبعية، مقال كتبه كل من "فرنا ندو هنريك كاردوزو" عالم الاجتماع البرازيلي الكبير و"أينزو فاليتو" المؤرخ الشيلي عام ١٩٦٥م، وانضم إليهما بعد ذلك كل من "راؤول بربيش" عالم الاقتصاد السياسي في جامعة سنتياجو بشيلى و"كايو برادو" و"سيرجيو باجو" و"سيلز برنادو"، علماء الاجتماع السياسي والاقتصاد من المكسيك والأرجنتين، الذين انشغلوا بدراسة العلاقات بين البنية الطبقية لمجتمعاتهم ومسارات تطورها، ثم أنضم إليهم علماء التاريخ الاجتماعي والثقافي "فلورستانفيرناندیز"، و"بابلو جونزاليز كازانوفا"، و"أوزفالد وسنكل"، الذين درسوا الدلالات

---

١ - عبد الرحمن عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، سلسلة رقم ٧٨، ص٢٨.

الاجتماعية السياسية الثقافية للبنى الاجتماعية الجديدة التي ظهرت خلال تاريخ التفاعل الطويل بين بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان المراكز في أوروبا والولايات المتحدة[1].

وقد جاءت مدرسة التبعية ردا على النظريات الغربية التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان المتخلفة، وزعمت بأن سبب تخلف هذه البلدان يكمن في داخلها، وبالتالي فإن استئصال هذا السبب يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة، وطبعا بصورة العلاقة بين التابع والمتبوع.

من أهم رواد هذه النظرية "أوسفالد زونكل" ، "أندريه فرانك"، "كاردوسو"، "فرناندو"، "إنزو فاليتو" و"سمير أمين"، ومما يجدر التنويه به أن علاقات التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية لها جذور تاريخية، ترجع لفترة النفوذ الأجنبي الذي أورث التخلف والتجزئة بينها، بعد أن غرس فيه من أسباب الفرقة والتجزئة ما يعمل إلى يومنا هذا، وأهمها غرس الكيان الصهيوني في قلب الأمة الإسلامية، والنزاعات الحدودية بين الدول الإسلامية نفسها، والاستثمارات الأجنبية، التي أصبحت بمثابة الأداة الرئيسية لدمج الدول الإسلامية على غرار الدول النامية بالسوق الرأسمالية، حينما تدفقت نحو مجالات الإنتاج الأولي حتى أدى ذلك إلى انشطار الاقتصاد القومي إلى قطاعين أحدهما متخلف بدائي، والآخر قطاع تصديري منعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي،

---

١ - سامي خشبه، مصطلحات الفكر الحديث، مكتبة الأسرة، مصر، ٢٠٠٦، ج٢، ص ص 332-333.

وأصبح بمثابة مراكز أمامية للاقتصاد الأجنبي، يمدها باحتياجاتها من موارد بأبخس الأسعار.

٢ - **أسس نظرية التبعية الاقتصادية:** هناك تيارات متعددة لما يسمى بمدرسة التبعية، فهناك من يرى التبعية كنظرية للتخلف، وهناك من يؤكد على محور إستراتيجية المركز الرأسمالي، بالإضافة إلى رؤية أتباع النظام العالمي، ثم هناك اتجاه التفاعل البنائي الذي يمثله "كاردوسو" وغيره[١].

الواقع أن أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية لا يجمعون على مفهوم واحد للتبعية ويمكن أن نميز بين فريقين يحاول كل منهما الكشف عن جوانب هذه الظاهرة:

الاتجاه الأول: ينظر إلى أن الاقتصاد العالمي مقسم بين مجموعتين من الدول، الأولى تتمتع بمركز مسيطر والثانية في مركز تابع، و تعاني الثانية من آثار توسع المجموعة الأولى في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومن الواضح أن أنصار هذا الاتجاه الذين ينظرون للتبعية، كعلاقة سيطرة من ناحية وخضوع من ناحية أخرى يولون أهمية كبرى للعوامل الخارجية.

الاتجاه الثاني: فهو يعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من الأنساق أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة

---

١ - أحمد مجدى حجازى، علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1992. ص١٥٨.

الرأسمالية، ويتزعمهم عالم الاجتماع البرازيلي "فرناندو كاردوشو"، الذي يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية فحسب، بل أنها تتبع من التوافق بين مصالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية[1]، ولهذا يجب اكتشاف الصلة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى ظهور التبعية، وتحليل التغيرات السلبية والإيجابية التي تطرأ على العلاقة بينهما، والتي تنتج غالبا عن تناقضات لمصالح بين الطبقات الحاكمة المحلية وبين حلفائها من القوى الأجنبية.

ورغم اختلاف الآراء و المناهج و ميادين التحليل فان نظرية التبعية تناولت تحليلات لمجموعة من النقاط التي ترى أنها سبب لتخلف الدول النامية نذكرها في النقاط التالية:

- يؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة، بدأت بالتوسع الرأسمالي واستنزافه لفائض المجتمعات التابعة، فالتنمية والتخلف هيكلان جزئيان لعملية تاريخية واحدة، ذلك أن التخلف كان ولا يزال متولدا في نفس العمليات التاريخية التي أعطت التنمية للرأسمالية المركزية والتخلف للتوابع.

- يؤكد أنصار التبعية على عدم التوازن بين العواصم المركزية (الدول المتقدمة أو دول الشمال) والمحيطات الهامشية (الدول النامية والفقيرة) والتي تقوم على استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية، افتراض مؤداه أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه

١- فلاح خلف الربيعي ، مرجع سبق ذكره.

في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير.

- يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج، والقوى الداخلية المتحكمة في داخل دول العالم الثالث، بل إن إستراتيجية المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها في الحكم على خدمة الاقتصاد الأم (العواصم أو الدول المتقدمة بمعنى أشمل وأوضح) وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية وميسرة للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول، ومسرعة بالاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي[1].

- قامت النظرية بشرح ظروف التبادل غير المتكافئ، بين المركز الذي تمثله الأنظمة الرأسمالية المتقدمة والأطراف الذي تمثلها مجموعة الدول النامية، التي اندمجت في النظام العالمي وأصبحت خاضعة لهيمنة المركز، مفسرين تلك الهيمنة، بعوامل تكنولوجية، ترتبط بالتباين في مستويات التقدم التكنولوجي بين المركز والمحيط، وهو ما يسمى بالاختلال الوظيفي، حيث ساهم التشوه في البناء الانتاجي والناتج من جراء توجيه نمط الانتاج نحو الخارج بشكل يخدم احتياجات المركز، في جعل الاقتصاد الوطني اقتصاد تصديري ذا وجهة خارجية، ما يجعل التراكم في الاقتصاديات التابعة لا يكمل دورته نظرا لنقص التكنولوجيا والاضطرار لاستيرادها، وبهذا تظل تابعة للمركز المتقدم.

١- نفس المرجع السابق، ص ص ١٦٣-١٦٤.

- يرجع عدم التكافؤ الذي يتسم به التبادل بين المركز (الدول المتقدمة) والأطراف (الدول النامية)، إلى أن السلع المتبادلة تحوى كميات غير متكافئة من العمل، كما أنها تعكس مستويات غير متكافئة من القدرات الإنتاجية، بالإضافة إلى سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الدولية على الأسعار، وهذا هو مصدر تبعية الأطراف للمركز ذلك أن بلدان الأطراف تجبر على تلبية احتياجات السوق العالمي بإنتاج المواد الأولية، وتوفير مخزون للعمل الرخيص ويحال بينها وبين التصنيع الهيكلي كدول رأسمالية مستقلة.

- قدمت النظرية تفسير بديل لظاهرة التخلف على ضوء التغييرات التاريخية التي مرت بها دول العالم الثالث في ظل السيطرة الاستعمارية خلال خمسة قرون متتالية مارست أثناءها مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية على شعوب العالم الثالث[1].

- حاولت النظرية الإلمام بالعوامل الاقتصادية إلا أن تحليلاتهم لم تقتصر على تناول الأبعاد الاقتصادية فحسب، وإنما شملت الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية على أساس الصلة الوثيقة بين كافة هذه الأبعاد؛

- و ترى النظرية أنه من الاستحالة بمكان دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأنه من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقا أو نظاما واحدا خصوصا وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول ، التي تقوم على علاقة

١- نفس المرجع السابق.

السيطرة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية وعلاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية - قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي[1].

٣- **الانتقادات الموجهة إلى مدرسة التبعية:** حازت هذه النظرية اهتماما كبيرا بصفتها النظرية الوحيدة التي حاولت شرح سبب تخلف البلدان النامية و تبعيتها للدول المتقدمة، خاصة بعد فشل نظريات التنمية التي ظهرت في أوروبا لتدعيم التنمية في الدول النامية أو التابعة، و بذلك فان نظرية التبعية جاءت من عمق الدول النامية و روادها عايشوا الأزمات العديدة والخطيرة التي عاشتها بلدانهم لتتمخض عن تلك التجربة نظرية التبعية، هذه النظرية التي حاولت إعطاء شرح وتحليل معقول لأسباب التبعية وفشل سياسات التنمية والنمو في دول العالم الثالث، و هذا هو السبب الذي جعل هذه النظرية تحضى باهتمام كبير خلال فترة الثمانينات و التسعينات، إلا أنها أثبتت أن استنتاجاتها غير صحيحة، و الدليل ما حدث في الصين و ماليزيا وكيف استطاعت كل منهما أن تتجاوز مرحلة النمو و تصبح في مصاف الدول المتقدمة؛

و قد وجهت انتقادات عديدة إلى مدرسة التبعية أهمها:

- ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي أو وحيد في تخلف بلدان القارات الثلاث (آسيا الشرقية، أمريكا الجنوبية، إفريقيا)، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه، سر تخلف البلدان الأولى

---

١ - نفس المرجع السابق.

وتطور البلدان الثانية، وتجاهلت بذلك مدرسة التبعية القضايا المحلية والداخلية في المجتمع الواحد مثل أزمات التكامل والشرعية والتخلف ومسبباته والتي قد تكون في معظمها داخلية صرف.

- يأخذ على مدرسة التبعية أسسها غير العلمية والتي تقترب من لغة الشعارات السياسية، فقد انطلقت في معظمها من المفاهيم الماركسية عن الرأسمالية وكجزء مكمل لنظرية الامبريالية، ويبدو أن الطابع الانطباعي قد غلب عليها.

- في صياغتها لنظرية عامة للتخلف والتنمية، افتقدت إلى البنية الفكرية المتماسكة، ولم تقدم تفاصيل عن الأسس والمقومات التي يمكن القول أن الدولة تصير تابعة عندما تتوفر هذه الأسس والروابط، وبالتالي عدم وجود خصائص محددة للتبعية، حيث تطرح المدرسة فكرة أن الدول التابعة هي تلك التي تفتقد للقدرة على النمو المستقل بسبب أنها تابعة، والتساؤل هو أن هناك دولا تابعة غنية ودولا أخرى فقيرة؟.

- تبدو نظريات التبعية غامضة وسطحية عندما تعزو مسببات التخلف إلى النظام الرأسمالي العالمي، حيث يبدو ذلك تبرير وتغطية عن واقع التناقضات الداخلية التي تسبب التخلف، فإذا كانت نظريات التنمية قد اختصرت عوامل التخلف بالعامل الداخلي الخاص ببلدان التخلف، فإن نظرية التبعية قد اختزلت تلك العوامل بالعامل الخارجي المرتبط بالعلاقات غير المتكافئة.

- وفيما يخص المفاهيم والمصطلحات فإن نظريات التبعية تطرح مفاهيم ينقصها الضبط حيث تفتقد إلى درجة الضبط اللازمة للعلاقات

الافتراضية بين المفاهيم التي تطرحها، ويمكن القول أن مفهوم التبعية قد فقد فاعليته في الكشف عن خصوصية العلاقة بين شمال العالم وجنوبه، وغدا منذ ذلك الحين مفهوما عاما أو ضبابيا لا يفيد كثيرا في التمييز بين البلدان على مستوى العلاقات الدولية الجديدة والكشف عن خصوصية البلدان المتخلفة على هذا المستوى، فالقول على سبيل المثال: إن كلا من انكلترا وغينيا تابع للولايات المتحدة الأميركية لا يكشف عن الخصوصية التي تميز علاقة الولايات المتحدة بكل منهما على حده.

٤- **الدول الإسلامية ومدرسة التبعية الاقتصادية**: رغم حصول الدول الإسلامية على الاستقلال السياسي كما هو حال الدول النامية الأخرى فقد سعت الدول الرأسمالية المتقدمة التي حققت ثروات هائلة من مستعمراتها القديمة ولا زالت إلى تطوير آليات جديدة من التبعية، لتجعل من الاستقلال السياسي للدول الإسلامية استقلالاً صورياً فارغ المضمون حتى يتسنى لها ممارسة نوع آخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية[١]، وذلك لضمان بقاء الدول الأطراف (الدول النامية) تؤدي وظيفتها الاقتصادية التي تلبي احتياجات اقتصاديات دول المركز الصناعية في إطار التقسيم الدولي للعمل وعلاقات التبعية.

ولعل ما زاد من قسوة التبعية مع اقتصاديات الدول المتقدمة سياسات التنمية القطرية في الدول الإسلامية، حيث اتجهت كل دولة بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إمكانياتها المحدودة، مما جعل

---

١ - نادر فرجاني، هدر الإمكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، ١٩٨٥، ص ٧٩ .

التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية تواجه العديد من التحديات، نظراً لافتقاد كل دولة بمفردها لمقومات التنمية الاقتصادية المستقلة.

إن التبعية الاقتصادية قد عمقت التجزئة بين الدول الإسلامية، فالدول المسيطرة قديما تفرض سياساتها وثقافاتها، و الثقافات المختلفة نتج عنها ذوبان ثقافي غريب، بحيث يصعب الجمع بين هذه الثقافات، وإن الاستقلال من ظاهرة التبعية الاقتصادية تعني في نظر البعض رفض المفهوم الغربي الرأسمالي للتقدم، فالتقدم ليس زيادة الإنتاج وليس النمو مع إعادة التوزيع بل هو التحقيق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة ويلح البعض على إضافة الهدف الحضاري إلى الهدف الاقتصادي بل ويشترطه لتحقيق الاستقلال بمعناه الشامل.

تباينت مواقف المفكرين والباحثين المسلمين من مدرسة التبعية ما بين التحفظ والرفض من جانب البعض والتبني بدون رؤية نقدية من جانب البعض الآخر. وهناك فريق ثالث عكف على دراستها محاولا استخلاص الأسس المنهجية والنظرية التي يمكن توظيفها في فهم تحليل السمات المميزة للواقع المعاصر بظواهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطاره الخاص من ناحية، واعتبارها جزءا من إطار أشمل هو العالم الثالث من ناحية أخرى. وقد تضمنت إسهامات المسلمين إضافة إلى التراث الفكري الذي قدمته مدرسة التبعية ويتمثل أهمها:

أ- **إسهامات سمير أمين:** هو مفكر واقتصادي مصري، وهو من أهم أعلام مدرسة التبعية وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، ولد في ٠٣ سبتمبر ١٩٣١م، في مصر لأب مصري وأم فرنسية، حصل

على شهادة الثانوية عام 1947م من مدرسة فرنسية، وبعدها غادر إلى باريس ليدرس فيها من 1947 إلى 1957م، حيث حصل في عام 1952م على دبلوم في العلوم السياسية، وحصل على شهادة التخرج في الإحصاء عام ١٩٥٦م، والاقتصاد عام ١٩٥٧م، عاد إلى مصر حاملا شهادة الدكتواره في الاقتصاد من السوربون.

خلال العام ١٩٥١م انتسب أمين إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، عمل أمين مستشارا اقتصاديا في مالي وجمهورية الكونغو ومدغشقر وغيرها من الدول الأفريقية، كما عمل مديرا لمعهد الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادي بداكار لعشر سنوات طوال السبعينات، حيث تصدى لمقولات عديدة سائدة عن التنمية والتحديث وخطط المؤسسات المالية الدولية، وشارك أثناء عمله هذا في تأسيس منظمات بحثية وعلمية أفريقية مثل المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية والاقتصادية (كوديسريا) ومنتدى العالم الثالث والذي يترأسه حاليا.

تعتبر كتابات سمير أمين إسهاما مرموقا في مدرسة التبعية خصوصا أنه ساهم، بعدد كبير من الكتب والبحوث الهامة التي تناولت قضايا التبعية والتخلف، وتهدف كتابات سمير أمين إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية (كما يدعي ريكاردو)، أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية

(كما تدعي النظرية النيوكلاسيكية)، أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة (كما يقول كثير من الاقتصاديين الماركسيين)، أو إلى التفاوت في مستويات الأجور، وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المركز ومجتمعات المحيط، كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات المحيط في اقتصاديات المركز، ووفقا له(سمير أمين) تتميز بلدان المركز عن بلدان المحيط بسيطرتها على التراكم الرأسمالي، وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط هي[1]:

- الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل،
- الهيمنة على تمركز الفائض المالي ،
- الهيمنة على السوق المحلي،
- الهيمنة على الموارد الطبيعية،
- وأخيرا الهيمنة على التكنولوجية،

وبخصوص طبيعة الصلة بين بلدان المركز والمحيط فيذهب سمير أمين إلى أن العلاقات التجارية والمالية بينهما قد قامت في جميع مراحل نمو النظام الرأسمالي العالمي بوظيفتين:

أولا: استثمار الفوائض المحققة في المركز وذلك بتوسعة نطاق السوق العالمية على حساب النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية التي كانت سائدة في الأطراف (المحيط).

---

١ - احمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، ١٩٩٩، ص٧٢.

ثانيا: المحافظة على الارتفاع المستمر في المعدل المتوسط للفائدة الذي كان سائدا ويسجل ميلا للانخفاض في بلدان المركز.

وقد تحققت هاتان الوظيفتان عن طريق الاستعمار وكذا بتشجيع التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الأموال، مما سمح بإنشاء صناعات حديثة نسبيا في بلدان المحيط وإن انخفضت مستويات الأجور فيها بصورة ملحوظة، وقد كانت هذه هي البداية الحقيقية للتبادل اللامتكافىء الذي أنبتت التنمية اللامتكافئة. حيث أن قطاع التصدير في الدول النامية(المحيط) من خلال إتباع إستراتجية إحلال الواردات كان الهدف منه تأمين الحصول على المواد الأولية الضرورية لرأس المال الثابت، وكذا توفير السلع الاستهلاكية لإشباع حاجيات السوق المحلية، وذلك بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الرأسمالية،[1] وفي هذا الإطار تدخل نظرية التبادل اللامتكافىء، حيث أن المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور مما هي عليه في بلدان المركز، مع تساوي الإنتاجية، ومما يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، وهو ما يعني أن سعر المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط سيكون سعرها أقل في السوق العالمي مما لو أنتجت في بلدان المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في بلدان المركز من انخفاض السعر وارتفاع الأجور، والعكس يحدث في

١- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٣٣٨.

بلدان المحيط، وهو ما يجسد في اعتقادنا نمط التبادل غير المتكافئ بين المركز والمحيط.

ويرى سمير أمين أن استقلال دول العالم الثالث غير كاف، إذا لم تتبنى هذه الدول المنهج الاشتراكي، لأنها ستخضع بالكامل لدول المركز بسبب افتقادها للديناميكية الداخلية والتاريخ الخاص.

ب- إسهامات جلال أمين : جلال الدين أحمد أمين عالم اقتصاد وأكاديمي وكاتب مصري، تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام، 1955م حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن، شغل منصب أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس من - 1965 1974، وعمل مستشارا اقتصاديا للصندوق الكويتي للتنمية من 1978 - 1974، كما عمل أستاذا زائرا للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا من 1979 - 1978، وأستاذا للاقتصاد بالجامعة الأميركية بالقاهرة من 1979 وحتى الآن.

قدم جلال أمين دراسة عن أثر التطورات الرأسمالية العالمية على التنمية المستقلة في العالم العربي وذلك خلال فترتين هامتين تضمنت الأولى بدايات القرن التاسع عشر وشملت الفترة الثانية مرحلة الخمسينات والستينات وله إصدارات كثيرة.

لم يعط جلال أمين تعريفا محددا للتبعية، و اكتفى بذكر جوهر هذا التعريف، فهو يرى أننا يجب أن ننطلق في تفسير التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي في دول العالم الثالث التي تخضع للنفوذ الأجنبي من

دراستنا للتطورات التي تحدث في الدولة المسيطرة (فدرجة الاستغلال وحلول نظام اقتصادي مفتوح محل نظام اقتصادي مغلق وإصابة النمو الاقتصادي بالشلل وتعرض ثقافة الدولة الخاضعة لتحولات مفاجئة من الاستقلال إلى التبعية كل هذا لا يمكن تفسيره بدون العودة إلى العوامل الخارجية)[1].

حيث يرى أن التبعية ترجع إلى سيطرة الدول الرأسمالية القوية على الدول النامية الفقيرة، ويستشهد بالنمط المتكرر في التاريخ العربي المعاصر - كجزء من الدول الإسلامية - ليبرز ذلك، فالتطورات الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها الدول الكبرى سيطرت على مصير الشرق العربي منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى اليوم، وانعكست هذه التطورات سلبا على الواقع الاقتصادي والثقافي في العالم العربي المسلم.

و يعتبر جلال أمين الاقتصادي العربي المسلم الوحيد الذي تعرض للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي، حيث شخص الأخطار الثقافية المترتبة على هذه التبعية، فيرى أن التبعية والانفتاح الاقتصادي تقترن به حملة نفسية لتغيير أنماط الاستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدول الصناعية، ويوضح ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الاستهلاكية من خلق حالة من التغريب الثقافي بسبت اختلاف هذه القيم الاستهلاكية عن التراث الثقافي

---

١ - للاستزادة انظر: عبد الرحمن عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ص٣٢-٣٤.

السائد[1].

اعتمد جلال أمين على واقع التجربة المصرية خلال السبعينات من القرن العشرين في استقاء الأمثلة التطبيقية، وقدم جلال أمين رؤيته الخاصة لتحقيق الاستقلال للدول التابعة بتأكيده على ضرورة رفض المفهوم الغربي الرأسمالي للتقدم (فالتقدم ليس زيادة الإنتاج وليس النمو مع إعادة التوزيع بل هو التحقق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة) ويرى أنه من الضروري إضافة الهدف الحضاري إلى الهدف الاقتصادي في السعي إلى التحرر من التبعية الاقتصادية بشكل كامل.

ج- **إسهامات أخرى:** حلل الاقتصادي "فوزي منصور" تاريخ العلاقة بين دول المركز والبلدان التابعة، وقسم هذا التاريخ إلى ثلاث مراحل تتميز كل منها بأسلوب خاص في استخلاص الفائض الاقتصادي من هذه البلدان لصالح المركز، واهتم "حسن الضيقة" بدراسة أثر التبعية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي، و قدم "إبراهيم سعد الدين" عرضا نقديا للاتجاهات المختلفة داخل مدرسة التبعية، وأوضح كيفية استخدام مفهوم التبعية في دراسة الواقع العربي المعاصر.

كما قدم الاقتصادي الجزائري والوزير السابق للمالية "عبد اللطيف بن أشنهو" إسهاما جيدا من خلال مؤلفه " تكون التخلف في الجزائر من ١٨٣٠ إلى ١٩٦٢"، والذي حاول من خلاله رصد مراحل الاستغلال الاقتصادي من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية الاستقلال، مبينا أثر الاستدمار في تكون التخلف والتبعية للمستدمر الفرنسي بالخصوص.

---

١ - نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث

مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية

في هذا المبحث سنركز على مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية، فمن الواضح أن التبعية الاقتصادية تتخذ مظاهر متعددة كل منها يساهم في تكريس وتعميق تبعية الدول الإسلامية اقتصادياً للخارج، ولا ريب أن من أهم مظاهر التبعية التي أدت إلى الربط غير المتكافئ لاقتصاد الدول الإسلامية بالدول المتقدمة تتمثل أساساً في طبيعة التجارة الخارجية والتبعية الغذائية والمالية.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول : نظرة عامة حول الدول الإسلامية.

المطلب الثالث : التبعية التجارية في الدول الإسلامية.

المطلب الرابع : التبعية الغذائية في الدول الإسلامية.

المطلب الخامس: التبعية المالية في الدول الإسلامية.

المطلب الأول

نظرة عامة حول الدول الإسلامية

اختلفت التعريفات حول الدولة الإسلامية، فهناك من يرى أن الدولة الإسلامية التي يشكل تعداد المسلمين فيها أكثر من ٥٠ ٪ وهناك من يرى أن الدولة الإسلامية التي يكون نظام الحكم فيها مسلما حتى لو كانت الأغلبية غير مسلمة في هذا البلد، ونحن نرى أن الدولة الإسلامية تلك التي تنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

فمنظمة المؤتمر الإسلامي هي التنظيم الدولي الحكومي الشامل الذي يظم الدول التي اختارت أن تعرف نفسها بأنها دول إسلامية، طبقا لميثاق مكتوب يحدد التزامات وحقوق الدول تجاه بعضها البعض الآخر. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على خصائص الدول الإسلامية كالآتي:

١- **الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي:** تقع معظم الدول الإسلامية في المنطقة الجغرافية الواقعة بين خط عرض ٤٠ درجة شمالا وخط عرض ٥ درجات جنوبا، وبين خط طول ١٨ درجة غربا وخط طول ١٢٠ درجة شرقا، وتغطي بذلك الدول الإسلامية مساحة جغرافية واسعة تمتد من المحيط الأطلنطي غربا(المغرب وموريتانيا والسنغال) حتى المحيط الهادي شرقا(اندونيسيا وبروني)، ومن بحر قزوين شمالا(إيران وتركيا)، إلى بحيرة فكتوريا جنوبا(أوغندا).

تبلغ مساحة الدول الإسلامية ٢٦,٦١٨ مليون كيلومتر مربع تمثل٢٠,٠٤٪ من مساحة اليابسة في العالم، ويقع ٢٩,٦٪ من تلك المساحة في القارة الإفريقية، و ٣٠,٤٪ منها في آسيا، كما أن ٤٤,١٪ من تلك المساحة تضم دولا عربية، وتشكل المساحة الكلية للدول الإسلامية قارة تكاد تعادل مساحة القارة الأمريكية وتفوق مساحة قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعتين.[١]

---

١ صلاح الدين علي الشامي، زين الدين عبد المقصود، جغرافية العالم الإسلامي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ص ٨١-٨٢.

ينقسم العالم الإسلامي سياسيا إلى عدَة دول تختلف نظم الحكم فيها وتتنوع بين دول كبيرة ودويلات وبين دول غنية ودول فقيرة، وهى دول متصلة جغرافيا في مواقع يتوسط العالم، ويبلغ عدد الدول الإسلامية ٥٨ دولة من بين ٢٠٨ دولة في العالم، تنتشر في أربع قارات على الوجه التالي:

في قارة أسيا: ٢٧ دولة تنتشر فى جنوب ووسط وشمال وشرق القارة فى سلسلة جغرافية متصلة مع بعضها وهى كل من: ماليزيا – إندونيسيا – سلطنة بروناى – المالديف –باكستان – أفغانستان – بنجلاديش – إيران – تركيا – السعودية – عمان – الإمارات – قطر – البحرين – الكويت – العراق – سوريا – لبنان – الأردن – فلسطين – اليمن – أوزبكستان – أذر بيجان – تركستان – كازاخستان – طاجيكستان – قيرقيزيا.

فى قارة أفريقيا: ٢٧ دولة تنتشر أيضاً فى سلسلة جغرافية متصلة وهى: مصر – السودان – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا – الصومال – جيبوتي – جزر القمر – أوغندا – إرتريا – بوركينا فاسو – بنين – توجو – جامبيا – السنغال – سيراليون – تشاد – غينيا – غينيا بيساو – الكاميرون – موزمبيق – نيجيريا – النيجر – مالي - الجابون

في قارة أوربا: ثلاث دول هي: ألبانيا – البوسنة والهرسك – مقدونيا.

في قارة أمريكا الجنوبية: دولة واحدة هي: سورينام.

٢- **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعالم الإسلامي:** وتتنوع هذه الإمكانيات طبقاً للموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي سواء الموارد البشرية أو الزراعية أو غيرها على الوجه التالى[١].

- بالنسبة للموارد البشرية: عدد السكان في العالم الإسلام ١,٧٢٨,٥١٤,٦٩١ نسمة وبنسبة٢٦٪ من سكان العالم، منهم فى سن العمل (ما بين ١٥ – ٦٤ سنة) ٧١٢ مليون نسمة، يعمل منهم ٥١٥ مليون نسمة، وغير العاملين ١٩٧ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٧٪ ممن هم فى سن العمل.

- بالنسبة للموارد الزراعية: تبلغ مساحة البلاد الإسلامية ٣٠٠٧٧ ألف كم مربع وبنسبة ٢٢,٥٪ من مساحة العالم، وتبلغ المساحة المنزرعة نسبة ١٤,٠٩٪ من المساحة الكلية موزعة إلى أراضى محاصيل دائمة بنسبة ٢,٩٥٪ وأراضى محاصيل أخرى بنسبة ١١,١٤٪.

- بالنسبة للموارد الطبيعية: نجد أن نصيب العالم الإسلامي من أهمها على الوجه التالي: البترول ٣٥٪، الفوسفات ٢٩٪، القصدير ٣٥٪، المنجنيز ١٢٪، الحديد ٢,٢٪.

- بالنسبة للتكنولوجيا: والتي أصبحت تمثل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج فى العديد من السلع والخدمات، نجد أن العالم الإسلامي فقير جداً فيها سواء على مستوى كل دولة أو على المستوى الإجمالي حيث يبلغ الإنفاق على البحث العلمى والتطوير لإنتاج التكنولوجيا بنسبة ٠,٢٪

---

١ : محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ٦-٨ أغسطس ٢٠٠٥.

من الناتج القومي بينما متوسط النسبة العالمية ٢,١٨٪، وعلى مستوى الدول المتقدمة ٢,٤٪، أما طلبات براءات الاختراع المسجلة في جميع الدول الإسلامية فبلغ ٣٥٥١٠٩ براءة تمثل نسبة ٧,٩٪ فقط من براءات الاختراع المسجلة على مستوى العالم البالغة ٤٥٠٠٧٨٨ براءة اختراع، ومن الجدير بالذكر أن براءات الاختراع المسجلة فى العالم الإسلامي على قلتها ليست كلها للمواطنين فى هذه البلاد وإنما الجزء الأكبر منها لغير المقيمين أي لعلماء ومخترعين من دول العالم الأخرى، حيث يبلغ عدد البراءات المسجلة فى الدول الإسلامية لغير المقيمين ٣٥١٢٥٣ براءة بنسبة ٩٨,٩٪ وللمقيمين ٣٨٥٦ براءة بنسبة ١,١٪.

من الواضح أن الإمكانيات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي وفى وضعها الحالي كبيرة لم تستغل كاملاً، وهو ما يظهر في الأداء الاقتصادي الضعيف الذي نتعرف عليه في المطالب التالية.

المطلب الثاني

التبعية التجارية في الدول الإسلامية

ويقصد بالتبعية التجارية تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية، ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في الدول النامية، كما أن عدم تنوع صادرات الدول النامية حتى من المواد الأولية (إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها) يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية، إن هذه التبعية التجارية التي تعاني منها الدول النامية قد نشأت

في عهد الاستعمار وتطورت بعد الاستقلال السياسي، وتعمقت بعد تفاقم الديون الخارجية بفعل بعض العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية، وهذه المتطلبات هي التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية[1].

لا أحد يمكن أن ينكر أهمية التبادل التجاري الحر بين دول ومجتمعات العالم، ففي التبادل التجاري الحر تحريك وتعميم للمنافع شريطة أن يكون ذلك التبادل حراً حقيقة لا ادعاء، ووفق وجهة النظر هذه كان الاعتماد على التجارة الخارجية دون التحصن بدرجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإنتاج الضروري من السلع والخدمات يعبر عن التبعية الاقتصادية والانكشاف الخطر[2].

ويعتبر مؤشر الانكشاف الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي لبلد ما، ويتكون من عدة مؤشرات جزئية منها[3].

- درجة الانكشاف التجاري- النسبة الكائنة بين إجمالي الدين الخارجي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي- النسبة بين إجمالي خدمة هذا

---

١ مصطفى ولد سيدي موسى، الاثار السياسية والاقتصادية للديون العربية، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/93D52245-184E-4F91-B6B7-6A79E1BF4DE2.htm تاريخ التصفح: ٢٠١١/٠٩/١٠.

٢- غسان قلعاوي، الاقتصاد بين التبعية والتنافسية، مجلة الخليج، نقلا عن الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.alkhaleej.ae/portal/e06a7a14-2fb4-4352-adf8-a621b74b481a.aspx تاريخ التصفح:٢٠١١/١٠/٢٩، بتصرف.

٣ - حيان أحمد سلمان، مؤشر الانكشاف الاقتصادي، جريدة الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر والطبع، دمشق، نقلا عن الموقع الالكتروني للجريدة: http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=7827541592 0080317224310عمان تاريخ التصفح: ٢٠١٠/١٢/٢٠.قطر

الدين والصادرات السنوية- العلاقة بين الدولة وبين المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي .. الخ.

إضافة إلى بعض المؤشرات الفرعية مثل حجم التمويل الأجنبي والمعونات والمديونية الخارجية[1]، وسنعرض في هذا المطلب مؤشر الانكشاف التجاري للدول الإسلامية الذي يعبر عن النسبة الكائنة بين إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات- الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذا مؤشر أهمية الصادرات والواردات للدول الإسلامية الذي يبين مساهمة الصادرات والواردات في الدخل الإجمالي.

أوضحت البيانات أن نمط التجارة الخارجية في الدول الإسلامية يتمثل في الاعتماد المفرط على صادرات السلع الأولية والاعتماد الكبير على استيراد السلع المصنوعة والسلع الغذائية من الخارج، والحقيقة المؤسفة أن هذا النمط ارتبط بعجز مستمر في الموازين الجارية باستثناء حالة بعض الدول النفطية (مثل السعودية) والتي تعانى من جراء تخصصها المتطرف في إنتاج وتصدير النفط[2].

وبالرجوع إلى أحدث البيانات فإنه يتضح أن ملامح هذه التبعية ما زالت ظاهرة (باقية) في اقتصاديات الدول الإسلامية، ويتبين ذلك من تلك البيانات المعطاة في الجدول رقم (٠٣) حول مؤشر الانكشاف الاقتصادي والذي يحسب كما يلي:

---

١ - إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص١٧٦.

٢ عبد الرحمن يسرى أحمد، مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف المعاصرة، مؤتمر الحادي عشر بعنوان: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩م.

مؤشر الانكشاف الاقتصادي= إجمالي الصادرات+إجمالي الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي ❖١٠٠

جدول رقم ٠٣: مؤشر الانكشاف للاقتصادي لبعض الدول الإسلامية ب

(٪) الفترة (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)

البلد	2009	2008	البلد	٢٠٠٩	٢٠٠٨
إثيوبيا	33.5	37.2	بوركينا فاصو	36.0	33.7
أذربيجان	64.2	82.5	تركمانستان	66.9	105.5
أفغانستان		30.3	تركيا	39.5	45.7
الأردن	81.5	109.9	تشاد	69.5	72.2
الإمارات العربية المتحدة	136.8	159.2	توغو	80.6	88.0
ألبانيا	46.9	50.9	تونس	84.8	107.6
البحرين	93.1	128.4	جزر القمر	29.7	36.4
البوسنة والهرسك	74.5	93.0	جمهورية إيران الإسلامية	38.8	50.6
الجزائر	60.1	69.5	جمهورية قيرغيز	97.8	111.2
الجمهورية العربية السورية	51.2	59.5	جمهورية مصر العربية	36.1	45.8
السنغال	53.8	66.9	جيبوتي	46.2	65.4
السودان	32.1	36.2	سورينام		100.5
العراق	116.2	110.1	سيراليون	38.7	38.4
الكاميرون	32.7	37.8	طاجيكستان	71.9	91.1
الكويت		75.9	عمان	99.0	100.9
المغرب	51.2	70.4	غابون	66.0	77.7
المملكة العربية السعودية	78.0	90.2	غامبيا	43.5	41.8
النيجر	44.6	44.5	غيانا		181.7
إندونيسيا	39.1	52.2	غينيا	58.7	77.9

أوزبكستان	61.5	70.1	غينيا- بيساو	41.2	37.8
أوغندا	42.3	50.1	قطر	64.6	76.3
باكستان	30.5	38.2	كازاخستان	62.1	81.7
بروناي دار السلام			كوت ديفوار	64.2	72.0
بنغلاديش	41.3	49.3	لبنان	60.1	70.9
ليبيا	73.4	77.4	ملديف	77.1	136.3
مالي	52.7	56.2	موريتانيا	92.4	105.3
ماليزيا	145.7	160.7	موزامبيق	60.4	67.5
بنن	45.7	48.8	نيجيريا	52.9	63.6
المجموع				٦١,٩٨	

المصـــدر: الموقـــع الرسمـــي للبنـــك الـــدولي علـــى الانترنـــت: data.albankaldawli.org تاريخ التصفح: ٢٠١٤/٠٢/٠٢.

يتضح من الجدول أعلاه أن الدول الإسلامية تتباين فيما بينها بالنسبة لمؤشر درجة الانكشاف، فطبقاً للأرقام المعطاة في الجدول أعلاه لسنة ٢٠٠٩، فإن العديد من الدول الإسلامية سجلت نسباً أعلى من المتوسط العام للدول الإسلامية المشار إليه أعلاه، في كل من أذربيجان، وقطر، السعودية، تركمنستان، تشاد، الغابون، كازاخستان، كوت ديفوار، ملديف، ليبيا، طجكستان والبوسنة والهرسك، بل إن حالة من الدول الإسلامية قد وصلت إلى مستويات عالية من درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهي ماليزيا ١٤٥,٧٪ والإمارات ١٣٦,٨٪ والعراق ١١٦,٢، وعمان ٩٩٪ و قيرغيز ٩٧,٨٪ والبحرين ٩٣,١٪ وموريتانيا ٩٢,٤٪ وتونس ٨٤,٨ ٪ والأردن ٨١,٥٪ وتوغو

٨٠,٦٪، وتبقى أقل الدول الإسلامية انكشافاً هي باكستان ،السودان ، الكامرون ، إثيوبيا واندونيسيا.

وبالرغم من ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لأكثر الدول الإسلامية سنة ٢٠٠٩ ما يعني سهولة تأثرها بالأزمات العالمية، إلا أننا نلاحظ الانخفاض الواضح بين سنة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ نظرا لظهور بوادر الأزمة العالمية سنة ٢٠٠٨ وتفشيها سنة ٢٠٠٩ ما جعل مؤشر الانكشاف ينخفض سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨ حيث انكمش الاقتصاد العالمي وتأثرت أغلب الدول الإسلامية بنتائجها، ويظهر جليا هذا الانخفاض في درجة الانكشاف من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠٠٩ في ١٣ دولة إسلامية وهي: الإمارات، ماليزيا، أذربيجان، الأردن، البحرين، المغرب، السعودية، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، قيرغيز، تونس وتركمنستان.

إن ارتفاع هذا المؤشر للعديد من الدول الإسلامية يؤكد وجود التبعية في اقتصاديات الدول الإسلامية، مما يجعل ذلك الاقتصاد أكثر تأثراً بالأحوال التي تسود الاقتصاد العالمي لاسيما الاقتصاد الرأسمالي، وهذا ما حدث فعلا على غرار الأزمة العالمية للرهن العقاري التي قلبت اقتصاد العالم وجها على عقب.

ب- مؤشر أهمية الصادرات:

يعتبر من مظاهر التبعية التي ربطت تاريخياً اقتصاديات الدول الإسلامية باقتصاديات الدول المتقدمة، حيث تعتمد الدول الأولى على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة.

يحسب مؤشر أهمية الصادرات والواردات كما يلي:

مؤشر أهمية الصادرات= إجمالي الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي❖١٠٠

مؤشر أهمية الواردات= إجمالي الواردات/الناتج المحلي الإجمالي ❖١٠٠

ومن خلال الجدول التالي نوضح نسبة أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية.

جدول رقم ٠٤: مؤشر أهمية الصادرات و الواردات للدول الإسلامية للفترة (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)

البلد	٢٠١١		٢٠١٢	
	مؤشر أهمية الواردات	مؤشر أهمية الصادرات	مؤشر أهمية الواردات	مؤشر أهمية الصادرات
إثيوبيا	٣٢	١٧	٣٢	١٤
أذربيجان	٢٤	٥٦	٢٦	٥٤
أفغانستان	٤٤	٦	٣٩	٦
الأردن	٧٤	٤٨	٧٤	٤٦
الإمارات العربية المتحدة	٧٢	٩٠	٧٤	٩٥
ألبانيا	٥٧	٣٤	٥٢	33
البحرين	٤٨	٧٩	٤٨	٧٥
البوسنة والهرسك	٥٥	٣١	٥٥	٣١
الجزائر	٢٩	٣٩	٢٨	٣٧
الجمهورية العربية السورية	/	/	/	/
الجمهورية اليمنية	/	/	/	/
السنغال	٤٢	٢٥	٤٢	٢٤

السودان	١٦	١٨	١٧	٦
الصومال	/	/	/	/
الضفة الغربية وقطاع غزة	٥٩	١٥	٦٣	١٦
العراق	٢٧	٤٣	٢٩	٤٥
الكاميرون	٣٢	٢٩	٣١	٢٨
الكويت	٢٥	٧٠	٢٣	٧١
المغرب	٤٩	٣٦	٥٠	٣٦
المملكة العربية السعودية	٣٠	٥٦	٢٩	٥٤
النيجر	٤٨	٢١	٤٤	٢٥
إندونيسيا	٢٥	٢٦	٢٦	٢٤
أوزبكستان	٣١	٣٣	٣٠	٢٨
أوغندا	٤٠	٢١	٣٩	٢٣
باكستان	١٩	١٤	٢٠	١٢
بروناي دار السلام	٢٩	٨٠	٣١	٨١
بنغلاديش	٣٢	٢٣	٣٢	٢٣
بنن	٢٧	١٥	/	/
بوركينا فاصو	٢٩	٢١	٣٤	٢٧
تركمانستان	٤٤	٧٥	٤٤	73
تركيا	٣٣	٢٤	٣١	٢٦
تشاد	٤١	٤٠	٣٩	٢٩
توغو	٥٦	٣٩	/	/
تونس	٥٦	٤٩	٥٨	٤٩
جزر القمر	٥٢	١٥	/	/
جمهورية إيران الإسلامية	/	/	/	/
جمهورية قيرغيز	٨٢	٥٥	٩٨	٤٨
جمهورية مصر العربية	٢٥	٢١	٢٦	١٧
جيبوتي	/	/	/	/

سورينام	/	/	/	/
سيراليون	٥٤	16	/	/
طاجيكستان	٦٧	١٨	٦٩	٢٢
عمان	٣٢	٦٢	/	/
غابون	٣١	٥٨	32	٥٩
غامبيا	٤٧	٢٩	٥٠	٢٨
غيانا	/	/	/	/
غينيا	٤٨	٣٠	٦٢	٣٠
غينيا- بيساو	٣٥	٢٦	٣٢	١٧
قطر	٢٦	٧٢	29	٧٦
كازاخستان	٢٨	٤٩	٣٠	٤٨
كوت ديفوار	٣٨	٥٨	٥٠	٥٥
لبنان	٦٤	٣٦	٧٧	٥٦
ليبيا	/	/	/	٦٧
مالي	٣٦	٢٦	٣٨	٣١
ماليزيا	75	٩٢	٧٥	٨٧
ملديف	١٠٥	١٠٩	١١٢	١١١
موريتانيا	٧٧	٦٧	١٠٠	٦٢
موزامبيق	٦١	٣١	٧١	٣٠
نيجيريا	٢١	٣١	١٣	٣١

المصـــــدر: الموقـــع الرسمـــي للبنـــك الـــدولي علـــى الانترنـــت: data.albankaldawli.org تاريخ التصفح: ٢٠١٤/٠٢/٠٢.

يبدو جليا من خلال الجدول أعلاه أن واردات أغلب الدول الإسلامية أكثر من صادراتها وهذا ما يدل على عجز موازينها التجارية وعلى اعتمادها على الغير في تامين متطلباتها، ما عدا ماليزيا التي حققت

ارتفاع مذهل لمؤشر الصادرات سنة ٢٠٠٨ ومع انخفاضه سنة ٢٠٠٩ بسبب الأزمة العالمية إلا أنه ظل يشكل نسبة جيدة تحقق ميزان تجاري ايجابي بالإضافة إلى ٩ دول أخرى من بين ٣٨ دولة إسلامية توفرت معطياتها كالسعودية والجزائر و أذربيجان التي حققت ميزان تجاري ايجابي سنة ٢٠٠٩، وكذا كوت ديفوار والغابون وتركمنستان و إندونيسيا ولكن بفارق قليل.

المطلب الثالث

التبعية الغذائية

تعرف التبعية الغذائية على أنها نسبة الاستهلاك المستند إلى مصادر خارجية، وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من الصفر، في الدول ذات الإنتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع قريباً من ١٠٠٪، في الدول شديدة الاعتماد على الخارج.[١]

ويعني مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي القدرة على تحقيق الاعتماد على الذات والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا.

ويرتبط مفهوم التبعية الغذائية بانعدام الأمن الغذائي، حيث أن الأمن الغذائي يعنى قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات

---

١ - عبدالجليل زيد المرهون، التبعية الغذائية في الوطن العربي، صحيفة الرياض اليومية، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد ١٥٣٦٠، الصادر بتاريخ ١٥جويلية ٢٠١٠، من الموقع الالكتروني للصحيفة: http://www.alriyadh.com/2010/07/16/article544241.html تاريخ التصفح: ٢٠١١/١٠/٢٩.

الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية، أي قدرة الحكومة على توفير أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والأسعار المناسبين.

وقد عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقِد في ١٩٩٦، الأمن الغذائي: بأنه حالة تتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة[1].

كما يعرف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي محليا، وقيل هو مدى ما يتوفر لبلد من مخزون معين من المواد الغذائية الأساسية، بحيث يستطيع هذا البلد اللجوء إلى مخزونه حال حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج الغذاء، أو في حال تعذر الحصول على الغذاء المطلوب بالاستيراد لأسباب سياسية مع البلد المصدر[2].

سعت الدول المتقدمة إلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول الفقيرة والتابعة لها والسيطرة على الغذاء، فأخذت بريطانيا طعامها من الهند وهولندا من اندونيسيا، وفرنسا من الهند الصينية، واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على احتكار إنتاج السكر الكوبي،

---

١ - مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما، ايطاليا، بين ٢٠ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ٢٠٠٦.

٢- محمد محمد الشلش، منهج الاسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس، العدد التاسع، شباط ٢٠١٠، ص١٩٤.

وتاجرت هذه الدول بالمواد الغذائية التي استحوذت عليها من الدول النامية وتركتها فريسة الجوع[1].

وعندما انحسرت ظروف تلك المرحلة استخدمت الدول الصناعية أسلوباً جديداً في السيطرة على تجارة الغذاء، واتخذت هذه السيطرة صورة معاهدات ثنائية في تقديم الغذاء على شكل مساعدات، ولاشك أن هذه المساعدات الغذائية تجعل الدولة التي تحصل عليها في تبعية غذائية من شأنها أن تربطها بسياسة الدول المحتكرة للغذاء وتمنعها من ممارسة حقها في الاختيار.

ويعود استخدام سلاح الغذاء في السياسة الدولية إلى تاريخ بدء الولايات المتحدة في تقديم ما أسمته بمساعدات غذائية للدول الفقيرة نتيجة لتوفر فائض في الإنتاج الزراعي لديها حيث قدمت قرضاً قيمته «50»ألف دولار بصورة مواد غذائية لضحايا الهزة الأرضية في فنزويلا عام1812م غير أنه في حقيقة الأمر أرادت الولايات المتحدة من هذه المحاولة مد يد العون إلى الانتفاضة بوجه اسبانيا.

إن البلاد الإسلامية تعانى من التبعية الغذائية حيث تعتبر من أكثر الدول عجزاً في إطعام نفسها وأسرعها في زيادة معدلات العجز وتدهور الوضع الغذائي، وقد أعلنت الولايات المتحدة عن تأسيس منظمة للدول المصدرة للقمح بحيث تتحكم والمنتجين الآخرين في صادرات

---

١ - محمد عبدالخالق المخلافي، الإنتاج الغذائي بين التبعية والاكتفاء الذاتي، يومية الجمهورية، ٢٠٠٨/٠٤/٤، نقلا عن الموقع لليومية: http://www.algomhoriah.net/articles.php?id=7925 ، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٠٢/١٠.

الحبوب والمواد الغذائية تحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية مما يتطلب الحيطة والاعتماد على النفس في توفير الغذاء، وقد لجأت الدول المصدرة للقمح إلى التهديد باستعماله سلاحاً للضغط المضاد لضغوط بترول الدول العربية الإسلامية، وفي الوقت الذي مارس الوطن العربي الإسلامي حقه الطبيعي في السيطرة على موارد البترول وعملية إنتاجه وتكييفه لسياسة سعريه تتسق مع مستويات أسعار المنتجات الصناعية بقصد تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا الأمر قد دفع الدول المحتكرة لتجارة المواد الغذائية إلى إتباع سياسات تمثل رد فعل لسياسة أسعار البترول، ومن أبرز هذه السياسات والإجراءات[1]:

- خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار بصورة كبيرة مما سبب انخفاضاً في العوائد النفطية للأقطار الإسلامية المصدرة للبترول نتيجة للتعامل بالدولار الأمريكي في التجارة الخارجية.

- زيادة أسعار السلع الغذائية بمعدلات عالية مع احتفاظها بمعدلاتها العالية خلال السنوات اللاحقة .

- تحكمت الولايات المتحدة ببيع السلع الاستثمارية وقطع الغيار والأسلحة والطائرات وتصديرها .

- محاولة السيطرة على غذاء العالم من خلال احتكارها للتكنولوجيا الحديثة المتعلقة بإنتاج الغذاء مستخدمة في ذلك الشركات المتعددة الجنسية .

١- نفس المرجع السابق.

- لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام السلاح نفسه مع العراق عندما امتنعت عن مبيعات السلع الغذائية للعراق عام ١٩٩١م. والواقع أن خطورة استخدام الغذاء كسلاح ضغط لا يمكن في رفع أسعاره العالمية وإنما في إمكانية امتناع الدول المحتكرة عن تصديره نهائياً، أو في فرض حظر على تصديره إلى دول معينة. لذا تفرض الضرورة على الأقطار الاسلامية تبني ووضع استراتيجيه تحقق من خلالها الأمن الغذائي المنشود.

إن مسألة العجز الغذائي تعبر عن الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والإنتاج المستورد والإنتاج المصدر، وهي معيار لقياس مدى تبعية أي دولة للخارج في المجال الغذائي.

وتقاس التبعية الغذائية بمؤشر الاكتفاء الذاتي، ويحسب بالفرق بين الصادرات والواردات الزراعية، حيث كلما زاد الفرق لصالح الواردات زادت التبعية الغذائية والعكس صحيح.

وقد تصدرت مصر قائمة الدول الإسلامية المستوردة للقمح بكمية تجاوزت ثمانية مليون طن لعام ٢٠٠٨، تلتها نيجيريا بـ ٦ مليون طن، ثم إيران بـ ٥ مليون طن، ثم اندونيسيا والمغرب بـ ٤ مليون طن[١].

وتبين أغلب الإحصائيات أن الدول الإسلامية تستورد أكثر مما تصدر، ما يعني أنها غارقة في تبعية غذائية مأساوية جعلتها بين قبضة الدول المتقدمة تتحكم فيها كما تشاء.

١- بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على شبكة الانترنت www.fao.org.

والجدول الموالي يوضح حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تدل على أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي ضئيلة في أغلب الدول الإسلامية؛

الجدول رقم (٠٥): حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) للفترة(٢٠١١- ٢٠١٢)

البلد	٢٠١١	٢٠١٢	البلد	٢٠١١	٢٠١٢
أذربيجان	5.37	5.47	تركمنستان	14.55	13.79
أفغانستان	28.47	30.35	تركيا	9.01	8.85
ألبانيا	19.50	20.44	تشاد	18.06	18.67
أوزبكستان	19.10	19.84	توغو	46.59	47.14
أوغندا	24.28	24.19	تونس	8.86	8.90
إندونيسيا	14.70	14.44	جزر القمر	49.97	50.89
إيران	9.15	9.33	جيبوتي	3.59	3.73
الأردن	3.16	2.97	ساحل العاج	32.09	30.05
الإمارات	0.70	0.71	سوريا	20.43	20.99
البحرين	0.29	0.32	سورينام	9.75	9.06
الجزائر	8.25	8.78	سيراليون	56.06	45.79
السعودية	1.92	1.87	طاجقستان	26.86	23.08
السنغال	14.82	16.96	عمان	1.11	1.05
السودان	43.02	41.80	غامبيا	22.75	23.00
الصومال	60.18	60.18	غويانا	17.94	17.99
العراق	4.15	4.07	غينيا	24.57	25.87
الغابون	2.42	2.71	غينيا بيساو	47.01	46.40
الكاميرون	23.43	23.35	فلسطين	6.68	5.55

الكويت	0.30	0.27	قطر	0.09	0.09
المالديف	3.94	4.07	قيرغيزيا	18.03	19.48
المغرب	14.74	13.71	كازخستان	5.47	4.46
النيجر	41.41	40.42	لبنان	5.22	5.02
اليمن	13.91	14.59	ليبيا	1.69	2.30
باكستان	26.01	24.43	مالي	39.13	42.29
بروناي دار السلام	0.63	0.72	ماليزيا	11.91	10.16
بنغلاديش	17.90	17.30	مصر	14.52	14.79
بنين	36.28	35.29	موريتانيا	23.66	23.59
بوركينا فاسو	34.90	35.04	موزمبيق	30.83	29.98
			نيجيريا	30.99	33.08

المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية على الانترنت:

http://www.sesrtcic.org/baseind-ar.php تاريخ التصفح: ٢٠١٤/٠٢/١٠.

من الجدول أعلاه فإن ٢١ دولة إسلامية يشكل فيها مساهمة الزراعة في الناتج المحلي أقل من الـ ١٠ ٪، بينما سجلت نسبة أقل من ١٪ في أغلب دول الخليج، و ١٤ دولة إسلامية أقل من ٢٠ ٪، وأكثر من ١٠ ٪، وسجلت السودان والصومال وسيراليون وجزر القمر نسبا مرتفعة تتراوح بين ٤٠ و٥٦ ٪ حيث تعتبر هذه الدول فقيرة وتعتمد فقط على الزراعة.

المطلب الرابع
التبعية المالية

ترجع هذه التبعية إلى حاجة الدول الإسلامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة[1]، والدول الإسلامية ذات الفوائض المالية –النفطية منها- تعاني من نوع آخر من التبعية المالية للدول المتقدمة، ألا وهو توظيف هذه الفوائض بصورة رساميل مصرفية أو بنكية، بالدرجة الأولى، وعلى شكل استثمارات إنتاجية، بدرجة ثانية، في الأسواق المالية الأجنبية[2]، بالإضافة إلى اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي مما قد يجلب لها مخاطر عدة منها احتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية كما حصل مع الودائع الليبية والعراقية[3].

تعتبر المديونية، الشكل الأبرز للتبعية المالية في البلاد الإسلامية، وإذ تتعدد الأرقام المعلنة حول القيم المطلقة لمديونية الدول الإسلامية، فهي لا تعكس الأحجام الفعلية للديون الخارجية المترتبة على البلدان

---

١ - مصطفى ولد سيدي موسى، الاثار السياسية والاقتصادية للديون العربية، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/93D52245-184E-4F91-B6B7-6A79E1BF4DE2.htm تاريخ التصفح: ٢٠١١/٠٩/١٠، بتصرف.

٢ - فيصل سعد، التبعية المالية وأشكالها الرئيسة في البلدان العربية، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٣٦٦، آب ٢٠٠٨، من الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.baath-party.org/baathsite%202003-2008/monadel/no_366/almonadil366_9.htm تاريخ التصفح: ٢٠١١/١١/٠٣، بتصرف.

٣ - مصطفى ولد سيدي موسى، نفس المرجع السابق، بتصرف.

الإسلامية، فالأرقام المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي تتضمن مجموع الدين العام الطويل الأجل، والدين الطويل الأجل المضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص الطويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي، والدين القصير الأجل، ويشمل الدين القصير الأجل كل الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاما أو أقل ومدفوعات الفوائد المتأخرة على الديون الطويلة الأجل[1].

والجدول الموالي يعرض الأرقام المنشورة من طرف مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية[2]، التي تعكس حالة المديونية للدول الإسلامية بصورة تكشف عن تنامي المديونية وتفاقمها بأرقام ونسب مخيفة ومرتفعة .

جدول رقم ٠٦ : إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول الإسلامية للفترة(٢٠١١- ٢٠١٢)

(مبلغ الدين بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)

البلد	2011	2012
أذربيجان	8369558.00	9712260.00
أفغانستان	2627440.40	2708630.90
ألبانيا	6038431.00	6933515.00
أوزبكستان	8417019.00	8852663.00

١ الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، تاريخ التصفح: ٢٠١١/١١/٠٣، بتصرف.

٢ تأسس مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمعروف أكثر باسم مركز أنقرة، كجهاز متفرع لمنظمة التعاون الإسلامي بموجب القرار رقم ٨/٢ E-المجاز من قبل المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية الذي انعقد بطرابلس في مايو ١٩٧٧. وشرع المركز في أداء مهامه في غرة يونيو ١٩٧٨بأنقرة عاصمة الجمهورية التركية.

أوغندا	3260617.00	3768892.00
إندونيسيا	224838015.00	254898523.00
إيران	15498594.00	11476704.00
الأردن	17350465.00	18631595.00
الإمارات	/	/
البحرين	/	/
الجزائر	6044720.00	5643447.00
السعودية	/	/
السنغال	4323864.00	4899783.00
السودان	21146352.00	21840400.00
الصومال	3053270.00	3054629.00
العراق	/	/
الغابون	2782585.00	2870291.00
الكاميرون	3074380.00	3671558.00
الكويت	/	/
المالديف	987657.00	1026665.00
المغرب	29095960.00	33816149.00
النيجر	2256296.00	2340169.00
اليمن	6417662.00	7554656.00
باكستان	65124665.00	61866607.00
بروناي دار السلام	/	/
بنغلاديش	27326255.00	26130368.00
بنين	1870092.00	2055010.00
بوركينا فاسو	2413660.00	2505907.00
تركمنستان	454309.00	492420.00
تركيا	305481015.00	337491987.00

تشاد	1820934.00	1830530.00
توغو	629442.00	754075.00
تونس	22849466.00	25475276.00
جزر القمر	277941.00	251152.00
جيبوتي	775896.00	807670.00
ساحل العاج	13043152.00	9870945.00
سوريا	4967794.00	4735840.00
سورينام	/	/
سيراليون	1050544.00	1121321.00
طاجقستان	3323033.00	3648300.00
عمان	/	/
غامبيا	475782.00	512878.00
غويانا	1845563.00	1974115.00
غينيا	3139139.00	1096542.00
غينيا بيساو	283671.00	279453.00
فلسطين	/	/
قطر	/	/
قيرغيزيا	5485932.00	6025858.00
كازخستان	124316663.00	137013882.00
لبنان	24767195.00	28949850.00
ليبيا	/	/
مالي	2930873.00	3072965.00
ماليزيا	94467906.00	103949591.00
مصر	35150045.00	40000408.00
موريتانيا	2866827.00	3348059.00
موزمبيق	4105669.00	4788292.00

نيجيريا	9008773.00	10076546.00

المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية من موقعه على الانترنت: http://www.sesrtcic.org/baseind-ar.php تاريخ التصفح: ٢٠١٤/٠٢/١٠.

والملاحظ من الجدول أن ديون الدول الإسلامية بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ في ارتفاع مستمر، وتمثل تركيا أعلى مديونية بالدول الإسلامية بمبلغ يفوق ٣٣٧ مليون دولار أمريكي، تليها اندونيسيا بمبلغ يفوق ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، ثم كازاخستان بمبلغ يفوق ١٣٧ مليون دولار أمريكي، ثم ماليزيا بما يفوق ١٠٣ مليون دولار أمريكي، وتعتبر جزر القمر أقل الدول الإسلامية مديونية إلا أنه بالنظر إلى مساحتها وعدد سكانها واقتصادها الزراعي فإن مديونيتها مرتفعة جدا.

وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الدول الإسلامية، فإن معظم الرساميل المحلية توظف في الأسواق المالية الأجنبية بصورة رساميل مصرفية أو بنكية، بالدرجة الأولى، وعلى شكل استثمارات إنتاجية، وهذا بدوره شكل ثان خطير من أشكال التبعية المالية في الدول الإسلامية.

حيث تشير المصادر المطلعة إلى أن قيمة الاستثمارات العربية من بين مجموع الدول الإسلامية في الخارج قد بلغت حتى العام ٢٠٠٧ نحو ١٣٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ يزيد عن ضعفي المديونية العربية التي تبلغ بدورها نحو نصف إجمالي الدخل القومي العربي للعام نفسه، في حين أن

قيمة الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة، التي يزيد ناتجها المحلي عن الناتج المحلي للبلدان الإسلامية مجتمعة بحوالي١٣ مرة، لا تتجاوز الـ ٥٠٠ مليار دولار للعام المذكور، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية لليابان في العام نفسه نحو سبعين مليار دولار ، مع أن ناتجها المحلي كان في ذلك العام مساوياً لخمسة أمثال نظيره في الوطن الإسلامي كله[١].

والأخطر من ذلك هو أن الودائع المالية للبلدان الإسلامية العربية ذات قيمة متناقصة، بصورة مستمرة، ذلك أن معدل الفائدة على تلك الودائع هو أقل بكثير من معدل التضخم، ومع تذبذب قيمة الدولار فإن قيمة أموال الدول الإسلامية(العربية خاصة منها) المودعة في تآكل وبشكل خطير.

ويعود " تهريب " أو " تهجير" الأموال الإسلامية العربية إلى الخارج ، في جزء منه، إلى حقيقة عدم وجود مصرف عربي واحد على قائمة المائة مصرف الأكبر حجماً في العالم، على الرغم من ضخامة الأرصدة النقدية والمالية العربية الإسلامية المحررة بالعملات الأجنبية، إن استقطاب المصارف والبنوك الأجنبية لمعظم الأموال العربية الإسلامية قد جعل تلك المصارف بمثابة البنوك المركزية للرساميل الإسلامية العربية. الأمر الذي يضع، وقد وضع بالفعل، النظام المصرفي للبلدان الإسلامية العربية المودعة في تلك المصارف والبنوك تحت السيطرة الأجنبية المباشرة

---

١ - فيصل سعد، التبعية المالية وأشكالها الرئيسة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

والكاملة، هذا الواقع القائم هو بدوره شكل آخر ثالث وخطير من أشكال التبعية المالية للدول الإسلامية[1].

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية من خلال ثلاث مباحث في المبحث الأول تطرقنا إلى مدخل نظري للتبعية الاقتصادية من خلال عرض مفهوم التبعية الاقتصادية وعلاقتها بالتخلف والى أهم أسبابها، وفي المبحث الثاني تعرفنا على أهم نظريات التنمية الاقتصادية و إلى مدرسة التبعية الاقتصادية، أما في المبحث الثالث فتعرفنا إلى مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية من خلال عرض لمؤشرات التبعية في المجال التجاري والغذائي والمالي، واستنتجنا ما يلي:

- التبعية الاقتصادية هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية، بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع.
- التبعية الاقتصادية ما هي إلا مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي، ونتيجة حتمية للتدني المريع لمستوى التنمية الشاملة.

---

١ - نفس المرجع السابق، بتصرف.

- تعتبر الديون الخارجية الضخمة للدول الإسلامية وانعدام الاستقرار السياسي والأمني فيها بالإضافة إلى الاستعمار الذي ترك الدول منهكة، من أهم أسباب التبعية الاقتصادية.

- فشلت دول العالم الثالث التي سقطت في براثن أفكار التغيير والتنمية على نموذج دول العالم المتقدم، في الوصول إلى أهدافها، لأنها وجدت نفسها تعيش مشاكل هيكلية ذات أهمية قصوى، من قبيل المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والوفيات ومشاكل الصحة وغيرها، إضافة إلى الاختلالات الجهوية والإقليمية في ترابها، الشيء الذي أثر على كافة سياساتها واستراتيجياتها التنموية التي ركزت على الجانب الاقتصادي.

- ظهرت مدرسة التبعية كنتيجة لفشل نظريات التنمية في تحقيق تنمية حقيقية لدول العالم الثالث، وقد حاولت إعطاء شرح وتحليل معقول لأسباب التبعية وفشل سياسات التنمية والنمو في دول العالم الثالث، و هذا هو السبب الذي جعل هذه النظرية تحتل اهتمام كبير خلال فترة الثمانينات و التسعينات،

- زادت سياسات التنمية القطرية في الدول الإسلامية من قسوة التبعية مع اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث اتجهت كل دولة بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إمكانياتها المحدودة، مما جعل التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية تواجه العديد من التحديات، نظراً لافتقاد كل دولة بمفردها لمقومات التنمية الاقتصادية المستقلة.

- تمتلك الدول الإسلامية إمكانيات ضخمة اقتصادية وطبيعية تؤهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة إن تكاملت فيما بينها.

- يشير مؤشر التبعية التجارية إلى الانفتاح الكبير لاقتصاديات الدول الإسلامية على اقتصاديات الدول الرأسمالية ما يسبب سرعة التأثر بالأزمات الدورية، والأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨ أكبر دليل على ذلك.

- تعتبر الدول الإسلامية من أكثر الدول اعتمادا على الدول الرأسمالية في إطعام نفسها، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أغلب الدول الإسلامية تعاني من انخفاض مشاركة القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي الإجمالي، ما يجعلها مضطرة لاستيراد غذائها ما يؤدي إلى تبعيتها غذائيا إلى الدول الرأسمالية المسيطرة على سوق الغذاء.

- ارتفاع مديونية الدول الإسلامية للخارج يجعلها تعاني من تبعية مالية خطيرة من جهة، ومن جهة أخرى توظيف رساميل الدول الإسلامية في الأسواق المالية الأجنبية، لأسباب اقتصادية وسياسية عديدة، هو بدوره شكل ثان خطير من أشكال التبعية المالية في الدول الإسلامية.

وسنرى في الفصل الموالي ضرورة تحول الدول الإسلامية إلى الاقتصاد الإسلامي للتحرر من التبعية الاقتصادية.